ملفات

هل بات التجديد في حقل العلاقات الدولية ضرورة؟

أكتوبر 2021

مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

Al-Ahram Center For Political And Strategic Studies

Website: https://acpss.ahram.org.eg/

رئيس مجلس الإدارة
عبد المحسن سلامة

مدير المركز
د. محمد فايز فرحات

رئيس تحرير الموقع الإليكتروني
د. محمد عباس ناجي

تحرير
د. محمد عباس ناجي

المشاركون
(بالترتيب الأبجدي)

د. بهجت قرني
د. جمال عبد الجواد
د. علي الدين هلال
د. وحيد عبد المجيد

الإخراج الفني
مصطفى علوان

المحتويات

الافتتاحية

د. محمد عباس ناجي — 4

نحو توسيع مجالات البحث فى حقل العلاقات الدولية

د. وحيد عبد المجيد — 5

قضايا جديدة في العلاقات الدولية

د. علي الدين هلال — 11

الصراع والتعاون ونظريات العلاقات الدولية في زمن الجائحة

د. جمال عبد الجواد — 18

من الأمن إلى الأمان فى العلاقات الدولية: الوباء وحتمية إعادة النظر فى المفاهيم والتحليل

د. بهجت قرني — 27

الافتتاحية

لاعتبارات عديدة، ربما لم يكن السؤال عن ضرورة التجديد في حقل العلاقات الدولية ليستوعب قضايا ومتغيرات جديدة مطروحًا في أى وقت مضى بنفس الأهمية والإلحاح التي يبدو عليها في الوقت الحالي. صحيح أن هذا السؤال قد لا يكون جديدًا، لكنه متجدد، بفعل التطورات التي تشهدها الساحة الدولية على مستويات مختلفة.

ورغم اختلاف الاجتهادات التي طرحت في هذا الصدد حول الإجابة على هذا السؤال، بين اتجاه يدعو إلى ضرورة هذا التجديد، وآخر يرى أهمية التعامل مع ذلك بحذر، وثالث يعتبر أن هناك استمرارية في القضايا الخاصة بالصراع والتعاون دون نفى أهمية تطويرها بما يتوافق مع المعطيات الجديدة التي تفرضها التطورات الطارئة على الساحة الدولية، ورابع يضفي وجاهة خاصة على قضايا مثل الأمان الإنساني وقوة المجتمعات، وليس قوة الدولة، فإن هناك اتفاقًا على أن ما يحدث الآن من ظواهر جديدة بات يفرض إشكاليات منهاجية لا تبدو هينة أمام المدارس الكلاسيكية في العلاقات الدولية، وأهمها من دون شك، المدرسة الواقعية.

فقد بات واضحًا أن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد على المستوى الدولي، وأن النمط الكلاسيكي للصراع وأداته الأساسية متمثلة في القوة، تراجع لصالح أنماط أخرى وأدوات مختلفة، وأن هناك فواعل أخرى تظهر على الساحة وبات لها تأثير على اتجاهات وأنماط العلاقات الدولية، بداية من الشركات متعددة الجنسيات مرورًا بالمنظمات الإقليمية والدولية وحتى الأفراد، وانتهاءً بالظواهر الجديدة على غرار التغيرات المناخية والأوبئة.

هذه الظواهر الجديدة بدأت تنتج تأثيرات تفوق ما فرضته الصراعات المسلحة التي عاصرها العالم على مدى قرون طويلة، وكان آخر تجلياتها الانسحاب الأمريكي من أفغانستان. كما أنها بدأت تتحول إلى محور أساسي في إدارة التفاعلات بين الأطراف الرئيسية في النظام الدولي.

على سبيل المثال، اكتسبت الخلافات التي ما زالت مستمرة حول ما يسمى بـ"منشأ كوفيد-١٩"، طابعًا سياسيًا بامتياز، في ظل تحولها إلى محور لإدارة التفاعلات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وربما كان لها دور حتى في الأزمة الأخيرة التي تسبب فيها انسحاب استراليا من صفقة الغواصات الفرنسية، لصالح صفقة أمريكية بديلة مع تكوين تحالف "اوكوس" بين استراليا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، على نحو لا يمكن فصله عن الأزمة التي تصاعدت حدتها بين استراليا والصين حول مطالبة الأولى بالتحقيق في أصل فيروس كوفيد-١٩.

كما كان للتغيرات المناخية أيضًا تأثير واضح على التفاعلات التي جرت على الساحة الدولية. فقد كانت تلك الظاهرة سببًا في إقدام دول عديدة على تقديم مساعدات لدول أخرى في إطفاء الحرائق التي اندلعت فيها، على غرار تلك التي تعرضت لها اليونان في أغسطس ٢٠٢١. ورغم أن ذلك قد لا يعبر عن اتجاه جديد في العلاقات الدولية، فإن ما هو جديد هو أن تلك الظاهرة كانت سبباً في تأجيج التوتر بين دول مثل الجزائر والمغرب، في الشهر نفسه، عندما وجّهت الأولى اتهامات للثانية بالتورط في الحرائق التي اندلعت فيها، قبل أن تتخذ قرارًا بقطع العلاقات الدبلوماسية معها.

وفي إطار اهتمام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بالمساهمة في النقاش حول هذه القضية، يتضمن هذا الملف اجتهادات رئيسية أربعة حول مدى إمكانية التجديد في حقل العلاقات الدولية، على ضوء تزايد تأثير متغيرات مثل الأوبئة، والتغيرات المناخية، والذكاء الاصطناعي، كتبها أربعة من كبار أساتذة العلوم السياسية على مستوى الوطن العربي، هم الأستاذ الدكتور على الدين هلال، والدكتور وحيد عبد المجيد، والأستاذ الدكتور بهجت قرني، والدكتور جمال عبد الجواد.

د. محمد عباس ناجى

نحو توسيع مجالات البحث فى حقل العلاقات الدولية

د. وحيد عبد المجيد

مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

إحدى سمات العلم أنه لا يكتمل. المعارف الإنسانية بوجه عام مُتجَددة دومًا. لا تثبت على حال، ولا تصل إلى نهاية، ولا تقف عند فكرة أو نظرية أو اكتشاف، أو حتى اختراق أيًا كانت أهميته. وحتى الإيديولوجيات، والأنساق الفكرية المُغلقة، التى يتصور من يتبنونها فى بداياتها أنها كاملة ومُطلقة لا تلبث أن تُفتح لمراجعات يُضاف إليها، ويُحذف منها، وقد تُصبح نُسخًا مُتعددة ومُختلفة. الماركسية، على سبيل المثال فقط، غدت ماركسيات متصارعة وليست مختلفةً فقط، وأُسست بناءً عليها، أو فى إطارها، مدارس فكرية وبحثية متعددة.

العلم، إذن، مُتجدد بطبعه، سواء كان اجتماعيًا أو طبيعيًا. ومن هنا السؤال عن التجديد الذى يحتاجه حقل العلاقات الدولية، فى ضوء متغيرات يشهدها العالم، وتؤثر بأشكال مباشرة أو غير مباشرة فى أنماط التفاعلات بين الدول وغيرها من الفواعل، وقد يكون أثر بعضها فى مستقبل الكوكب أقوى مما يتخيل كثيرون.

وقد استبق أنطونيو جوتيريش أعمال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة التى بدأت فى 21 سبتمبر 2021، بتحديد تصوره لما يتعين عمله لإنقاذ العالم من أخطار مُحدقة، وتحقيق أوضاع أفضل (للشباب والأجيال القادمة فى المستقبل). وكان أهم ما طرحه هو تبنى سياسات واتخاذ إجراءات جريئة لمواجهة ما سمَّاها الأزمة الثلاثية (تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجى والتلوث الذى يُدمر الكوكب)، والتعامل بجدية مع قضايا مثل (الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية الشاملة فى العالم، والسكن والعمل اللائقين، والتعليم للجميع، فى إطار اقتصاد عالمى أكثر إنصافًا واتحادًا).

وإذ يصعب تصور أن تلقى مطالب جوتيريش، أو بالأحرى أمنياته هذه، آذانًا صاغية فى دوائر صنع القرار فى الدول الكبرى أقله فى المدى المنظور، ربما باستثناء إبداء شئ من الجدية فى مواجهة التغير المناخى، واتخاذ إجراءات جزئية أخرى لتقليل الغازات الدفيئة المسئولة عن ازدياد حرارة الأرض، يصبح ضروريًا أن يُعنى حقل العلاقات الدولية بالقضايا المهمة المتضمنة فيما طرحه السكرتير العام للأمم المتحدة، وغيرها من القضايا التى لم تأخذ المساحة والمكانة الجديرتين بها ضمن قضايا البحث فيه.

لم يغب كثير من هذه القضايا، أو يُهمل تمامًا، فى حقل العلاقات الدولية خلال العقدين الأخيرين. ولكنها لم تحظ بالعناية التى تستحقها، وفق الأهمية المتزايدة التى تكتسبها، وبقى بعضها على الأقل هامشيًا فى ظل استمرار التمركز حول قضايا سياسية واستراتيجية وعسكرية، واهتمام فائق وزائد عن الحد أحيانًا بالتفاعلات المتعلقة بهذه القضايا، وانغماس فى بحث مسألة النظام العالمى والتطور الذى يحدث فى هيكله، وانشغال مستمر بتغير توازن القوى فيه، وبمن يصعد أو يهبط، ومن يعتلى قمته، اعتمادًا على معايير مُختلف على بعضها أو كثير منها، كما أنها قد لا تكون فى مجملها كافيةً فى ظل تطورات بل تحولات متسارعة من ثورة صناعية ثالثة إلى رابعة، والوقوف على أعتاب الخامسة، ولنلاحظ مثلاً أن قوة المعرفة تغيب فى كثير من الدراسات المتعلقة بموازين القوى الدولية، أو لا تُعطى الوزن الذى يناسب ازدياد أهميتها بمعدلات أسرع فى كثير من الأحيان من عناصر القوة الأخرى، وأثرها الذى يتنامى فى تحديد مستويات القوة الشاملة.

يحتاج حقل العلاقات الدولية، إذن، إلى تجديد فى قضايا البحث الرئيسية فيه عبر توسيع نطاقها، وإلى إعطاء اهتمام أكبر لتطوير مناهج واقترابات وأدوات جديدة تساعد فى توقع التطورات الكبرى التى يُفاجأ العالم بها من وقت إلى آخر.

أولاً: توسيع مجالات البحث

أصبح حقل العلاقات الدولية فى حاجة إلى تطوير جدول أعمال جديد لتوسيع مجالات البحث فيه، ليشمل قضايا يزداد أثرها فى العالم وتفاعلاته على مختلف المستويات. فلا يخفى على أحد مثلاً المدى الذى بلغه، وسيبلغه، خطر التغير المناخى. فقد صار هذا الخطر واضحًا ومتناميًا، ويعانى من ويلاته أعداد كبيرة من البشر تزداد كل عام فى

مناطق عدة. وإذ بدت السيول والأعاصير والحرائق أكثر حدة فى العام 2021 مقارنةً بما قبله، يُجمع الخبراء فى هذا المجال على أن الخطر آخذ فى ازدياد مستمر، وبمعدلات أسرع، ما لم يحدث تغيير جوهرى فى سياسات الطاقة فى مختلف الدول، وخاصةً تلك المسئولة عن المستويات الأعلى من انبعاثات الغازات الدفيئة.

ولا يدع مجالاً للشك فى ذلك التقرير العلمى للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، الصادر فى 9 أغسطس 2021، والذى خلص المشاركون به إلى أن (الوقت ينفذ بسرعة، ونقترب بشكل حثيث من النقطة التى يعنى بلوغها فوات الأوان)[1].

كما يعرف الجميع كيف تصرفت الدول التى توجد بها الشركات المنتجة للقاحات المضادة لفيروس كورونا، واحتكار الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والصين القسم الأعظم من الجرعات المنتَجة، والتفاوت الشديد الذى حدث نتيجة لهذا الاحتكار فى معدلات التطعيم. كما تابع كثيرون الأخطاء التى ارتكبتها منظمة الصحة العالمية منذ بداية تفشى فيروس كوفيد- 19 حين تأخرت فى إعلان حالة طوارئ عالمية، وتباطأت فى إدراك أن العالم يواجه جائحة. وليس هذا إلا بعض ما يُزيد أهمية القضايا الصحية فى العالم، ويُعمق ارتباطها بالتنافس-الصراع السياسى، ومن ثم يجعل الحاجة شديدةً إلى تطوير أفكار جديدة أملاً فى تجنب أخطاء وخطايا ساهمت فى إطالة أمد جائحة كوفيد- 19، والبحث فى المتطلبات اللازمة لبناء ما يمكن تسميته نظامًا صحيًا عالميًا بشكل تدريجى عبر خطوات متوالية فى مدى زمنى ملائم.

ولا يخفى أيضًا أن المدى الذى بلغه تفاوت الإمكانات والقدرات بين الدول وفى داخلها، وكشفت الجائحة أنه قاتل وليس مُفقِرًا فقط، يحتاج اهتمامًا أكاديميًا وبحثًا أكبر. فالتفاوت، فى صيغته الراهنة، لا يعنى تركز الثروات فى جانب وازدياد الفقر فى الجانب المقابل فقط، بل يعنى فى الوقت نفسه تسليمًا فعليًا بأن الأقدر والأقوى يستطيع المحافظة على حياته فى حالة الجوائح والأوبئة، ويتمكن من تجنب خسائرها الاقتصادية والاجتماعية أو تقليلها، مقارنةً بالأقل قدرة والأضعف. كما تبين أن معظم ضحايا الأعاصير، التى يؤدى تغير المناخ إلى زيادة شراستها، هم من الفقراء وذوى الدخول المحدودة، الذين يعيشون فى منازل لا تتوفر بها معايير السلامة اللازمة للحد من الخسائر، وخاصةً فى الأرواح، عندما يشتد غضب الطبيعة بفعل التراكمات الناتجة عن ممارسات الأكثر ثراءً ونفوذًا فى العالم. وإلى جانب الظلم البالغ الذى ينطوى عليه هذا التفاوت، فهو يُنذر باضطرابات تؤثر بالضرورة فى حالة العالم ومستقبله[2].

وتقع القضايا المتعلقة بالتفاوت الاجتماعى فى مساحة مشتركة بين علوم عدة أهمها الاجتماع والاقتصاد، ولكن شقها المتعلق بالتفاوت بين الدول يوجد فى الأساس ضمن مساحة حقل العلاقات الدولية. وهذا فضلاً عن أخطار-أزمات قليلاً ما يُلتفت إليها برغم أهميتها المتزايدة على المستوى الدولى، مثل فقدان التنوع البيولوجى، وكذلك التلوث المتزايد الذى يجوز جمعه مع التغير المناخى فى أجندة بحثية واحدة.

وإذ ترتبط هذه القضايا، التى تفرض توسيع مجالات البحث، بتغيرات ذات طابع كارثى فى الأغلب الأعم، يصح وضع السؤال عن العلاقة بينها على جدول أعمال حقل العلاقات الدولية، سعيًا إلى فهم أعمق لحالة العالم لاحقًا ومستقبلاً. فكيف نفسر، على سبيل المثال، تزامن كوارث بيئية ناتجة عن التغير المناخى وحاملةً فى طياتها أخطارًا متزايدةً ومتسارعةً مع شراسة جائحة كان متصورًا احتواء عواقبها بسرعة أكبر فى ظل التقدم العلمى المهول، فضلاً عن توسع التفاوت الاجتماعى فى العالم بمعدلات أسرع وأكبر من محاولات دولية للحد من عواقبه مثل المبادرات المتعلقة بمكافحة الفقر والجوع، وهل هذا التزامن مجرد صُدفة، أم نتيجة تراكمات مترتبة على أنماط التعامل الدولى مع أخطار لم تكن خافيةً، وهل يعنى عجز أى من القوى الكبرى عن تقديم رؤية شاملة تتجاوز المصالح الضيقة لمواجهتها أن العالم يصطدم بالسقف؟

ومن الأسئلة التى يجدر إدراجها فى هذا السياق أيضًا السؤال عن مغزى تأخر حقل العلاقات الدولية فى الاهتمام بقضايا تغير المناخ وما يتعلق به، والاكتفاء بحصَرها فى نطاق ضيق، برغم توالى قراءات علمية دولية حذرت من كوارث مترتبة على ازدياد انبعاثات الغازات الدفيئة، منذ (نداء ريو) 1992 الذى وقعه أكثر من 1700 عالم فى تخصصات عدة مرتبطة بالموضوع، وكان بينهم نحو مائة حائز جائزة نوبل كل فى مجاله؟ وكيف يمكن تعويض هذا التأخر بعد أن صار ما كان تحذيرًا عام 1992 واقعًا مؤلمًا فى مطلع العقد الثالث فى القرن الحادى والعشرين، وثبت أن كل ما جاء فى (نداء ريو) كان صحيحًا، وأن التشكيك فى سلامته علميًا كان مدفوعًا بمصالح دولية كبرى عبر تواطؤ بين حكومات وشركات عملاقة وبعض العلماء التابعين لهذه أو تلك، وألا تُعد التفاعلات العالمية التى حدثت فى هذا المجال جديرة بدراسة فى العُمق؟

وليست هذه إلا بعض القضايا المُلحة التى يتعين أن تُتاح لها مساحةً أكبر فى حقل العلاقات الدولية. ومن شأن إعطائها اهتمامًا أوفر أن يجعل هذا الحقل أكثر شمولاً وثراءً، ويُحرره من مركزية القضايا المتعلقة بالنظام السياسى العالمى، ومن قبله، وفى ثناياه أيضًا، موضوع توازن القوى.

فقد اعتمد البحث فى العلاقات الدولية فى الفترة التالية لظهوره كحقل معرفى قائم بذاته[3] فى وقت ما بين الحربين العالميتين الكبريين، على تراكم الدراسات فى تاريخ هذه العلاقات. وكان علم التاريخ معنيًا على سبيل الحصر لفترة طويلة بالدول، وقبلها الإمبراطوريات، الأمر الذى جعل الصراعات والحروب والتحالفات بينها نقطة الارتكاز فى دراسة تاريخ العلاقات الدولية. وقد تكاثرت دراسات تاريخ العلاقات الدولية منذ نهاية القرن التاسع عشر، مع تسارع معدلات التنافس الاستعمارى، وتمدده فى سائر أنحاء العالم، ودخول دول غير أوروبية ساحة العلاقات الدولية، مثل اليابان التى غير انتصارها على الصين فى حربها الأولى 1894 – 1895، وعلى روسيا فى حرب 1904 – 1905، التوازن فى منطقة الشرق الأقصى والمحيط الهادى، ومن ثم على المستوى الدولى، فضلاً عن شروع الولايات المتحدة الأمريكية فى الخروج من سياسة العُزلة، وإن بتردد فى البداية، والإطلال على العالم انطلاقًا من مُحيطها المباشر فى البحر الكاريبى وأمريكا الوسطى والجنوبية. ولهذا، كان طبيعيًا أن يكون مفهوم توازن القوى والقضايا المتعلقة به محور الارتكاز فى بدايات حقل العلاقات الدولية. وليس مفهوم النظام العالمى، الذى صار بؤرة الاهتمام فى هذا الحقل بعد ذلك، إلا امتدادًا لمفهوم توازن القوى.

وبقى هذا هو الموضوع المركزى برغم الازدياد النسبى فى الاهتمام بقضايا اقتصادية وثقافية وبيئية. وفضلاً عن أن هذه القضايا لم تحصل على المساحة التى تناسب أهميتها التى تعاظمت بسرعة، فقد أُلحقت فى كثير من الأحيان بالبحث فى أوزان الدول الكبرى ومواقعها فى هيكل النظام العالمى صعودًا وهبوطًا، أكثر مما بُحثت من زاوية موقعها فى التفاعلات الدولية وأثرها فى أوضاع العالم وشعوبه، وسياسات تلك الدول تجاهها صراعًا أو تعاونًا.

ثانيًا: نحو اهتمام أكبر بتوقع التحولات المُهمة فى العلاقات الدولية

لا يرتبط التوقع، بالضرورة أو بشكل حتمى، بالدراسات المستقبلية المُختلف حتى الآن على جدارتها بأن تكون علمًا، أو حقلاً معرفيًا جديدًا، فضلاً عن عدم وجود اتفاق على مدى التقدم الذى حققته، وتباين فى تقييم مستوى الأعمال التى تُنشر بوصفها أبحاثًا مستقبلية، كما على فائدتها أو جدواها.

ولهذا فما يعنينا، هنا، مسألة التوقع بالمعنى المتضمن فى كلمة Prediction. فالسعى إلى التوقع فى العلوم، كما فى أنشطة إنسانية مختلفة، سابق على الدراسات المستقبلية. وقد ازداد الاهتمام فى الفترة الأخيرة بمحاولة توقع تطورات قادمة، سواء فى العلاقات الدولية أو فى غيرها. غير أنه يبقى أقل مما يُناسب حالة عدم اليقين السائدة الآن فى العالم. ولهذا ربما يكون ضروريًا العمل

لتطوير طرق تفكير وأدوات منهجية تزيد القدرة على التوقع بمستويات أعلى من الدقة، على الأقل فيما يتعلق بالتحولات المهمة التى مازال كثير منها يُفاجئ الجميع. ولن تكون النهاية التى آلت إليها حرب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها فى أفغانستان آخر التحولات التى لم يُتوقع أن تحدث بالطريقة التى تابعها العالم فى يوليو وأغسطس 2021.

ويُثير هذا سؤالاً يتعين التعامل معه بجدية عن مدى التقدم الذى حدث فى القدرة على التوقع فى حقل العلاقات الدولية منذ الإخفاق الكبير فى توقع نهاية الحرب الباردة فى آخر ثمانينات القرن الماضى، والطريقة التى انتهت بها.

حدث ذلك الإخفاق برغم الاهتمام المهول الذى حظيت به قضية الحرب الباردة فى حقل العلاقات الدولية. لم تحتل أية قضية مساحةً مماثلةً، أو قريبةً من تلك التى شغلتها الحرب الباردة، ومعها القطبية الثنائية، سواء مُرتبطتين أو مُتصلتين أو كلاً منهما على حدة. مجرد حصر عدد البحوث والدراسات المنشورة عنها يتطلب جهدًا كبيرًا، فضلاً عن تقارير وإسهامات أخرى استُخدمت لأغراض متعلقة بصنع السياسات فى دول المعسكرين اللذين تصارعا فى مرحلة الحرب الباردة.

ومع ذلك لم يُتوقع انتهاء الحرب الباردة فى الوقت الذى أُسدل فيه الستار عليها. كما لم يتوقع أحد أن تنتهى بتفكك الاتحاد السوفيتى السابق، وانتقال الدول التى كانت فى معسكره، إضافة إلى بعض جمهورياته التى استقلت، إلى ما كان هو المعسكر المضاد لها، وتسابق هذه الدول للالتحاق بالاتحاد الأوروبى والحلف الأطلسى.

وربما لا يخلو من مغزى أن أول نقد لهذا الإخفاق قام به أستاذ فى التاريخ، وليس فى العلاقات الدولية، وهو جون جاديس فى كتاب مُهم صدر عام 1992،[4] حين كانت المفاجأة فى أوجها. والملاحظ أن جاديس بدوره لم يتوقع لا نهاية الحرب الباردة، ولا الطريقة التى انتهت بها، فى عمل سابق أصدره قبل تلك النهاية بسنوات قليلة.[5]

غير أنه لم يكن مطلوبًا منه أن يتوقع، وهو المعنى أكاديميًا بالماضى أكثر من المستقبل، كونه أستاذ تاريخ، لا علاقات دولية. ومن المشكوك فيه أن يكون ذلك الإخفاق فى توقع التحول الأكبر والأكثر أهمية فى العلاقات الدولية فى النصف الثانى من القرن العشرين قد شكل نقطة تحول بالمعنى الدقيق باتجاه تطوير وسائل توقع التطورات الكبرى، التى يمكن تعريفها إجرائيًا بأنها أحداث يتجاوز أثرها والنتائج المترتبة عليها الدولة التى تقع فيها ومحيطها المباشر، وتؤثر بدرجات مختلفة فى مسار العلاقات الدولية.

فقد نُشرت دراسات كثيرة عن نهاية الحرب الباردة منذ تسعينات القرن الماضى، وتطرق بعضها إلى ضرورة تجنب تكرار الإخفاق فى توقعها. غير أن الشغف بمعرفة كيف انتهت، وتحليل آثار انتهائها على النظام العالمى، والانشغال بقضايا القطب الواحد وتعدد الأقطاب وما يتعلق بها، طغى على الاهتمام باستخلاص دروس مُفيدة من الإخفاق فى توقع نهاية الحرب الباردة. واليوم بات حقل العلاقات الدولية فى حاجة أكبر إلى تطوير طرق تفكير وأدوات منهجية تُساعد فى التوقع، فى ظل التقدم السريع فى ابتكارات الثورة الرقمية، وآثاره التى بدأ بعضها فى الظهور، ومازال أكثرُها منتظرًا.

وليست الهجمات السيبرانية التى ازدادت منذ آخر العقد الماضى، ووسائل التجسس الإلكترونى، والصراع البادئ بين حكومات دول عدة وشركات الإنترنت العملاقة، إلا بدايةً صغيرةً لتحولات كبيرة فى العلاقات الدولية، أو قل إنه الجزء الظاهر الصغير فى جبل جليد كبير ستظهر الأجزاء الأخرى فيه تباعًا مع دخول عصر الثورة الخامسة، التى يقع الذكاء الاصطناعى والبيانات الضخمة، فى موقع القلب منها، على نحو سيُحدث تغييرًا غير مسبوق فى أنماط الحياة الإنسانية والعلاقات بين البشر، كما بين الدول وغيرها من الفاعلين من غير الدول. فهل يبقى حقل العلاقات الدولية بانتظار تطورات وتحولات ستحدث، أم يتمكن من تقديم إسهامات بشأن ما يمكن أن يحدث؟

هوامش:

1 - شارك فى إعداد هذا التقرير 234 عالمًا فى مختلف التخصصات المتعلقة بموضوع التغير المناخى، ومن مختلف أنحاء العالم.

2 - ليس ثمة دليل على أن حالة التفاوت الاجتماعى فى العالم تزداد خطرًا بمعدلات سريعة من أن الكتاب الأكثر أهمية فى هذا المجال بات فى حاجة إلى تحديث فى ضوء هذا التسارع برغم أنه لم يمض على إصداره بالفرنسية ثمان سنوات، وعلى ترجمته إلى الإنجليزية سبعة أعوام:

Thomas Piketty, Capital in the Twenty First Century, Translated to English by Arthur Goldhanma, (Cambridge: Harvard University Press, 2014.)

3 - ينصب اهتمامنا، هنا، على توسع مجالات البحث فى حقل العلاقات الدولية، بعيدًا عن الجدل حول علاقته بالعلوم السياسية ارتباطًا أو انفصالاً، أو ما يتعلق بالهوية المعرفية لهذا الحقل.

4- John Lewis Gaddis, **The United States and the End of the Cold War** (New York: Oxford University Press, 1992).

5- John Lewis Gaddis, **Strategies of Containment – A Critical Apprisal of Postwar American National Security Policy** (New York: Oxford University Press, 1982).

قضايا جديدة في العلاقات الدولية

د. علي الدين هلال

أستاذ العلوم السياسية – جامعة القاهرة.

عندما بدأت النظر في هذا الموضوع واجهني سؤال منهجي، وهو: ما المقصود بالقضايا الجديدة، وما معيار الجدة فيها؟ فهل يقصد بالجديد موضوعات لم يكن لحقل العلاقات الدولية سابق عهد بها؟، أم أن المقصود هو ظهور أشكال وأنماط جديدة لقضايا كانت معروفة من قبل وتغيرت أهميتها وأولويتها في ظل ظروف دولية متغيرة؟

ووجدت أن أحد الحلول للتعامل مع هذه الأسئلة هو استعراض الاجتهادات التي وردت في بعض الكتب لقضايا العلاقات الدولية في نقاط زمنية مختلفة، واخترت ثلاثة كتب في هذا المجال:

الكتاب الأول ألفه د. إسماعيل صبري مقلد أستاذ العلوم السياسية بجامعة أسيوط وصدرت طبعته الرابعة عام 2004، والذي أشار فيه إلى قضايا القوة والصراع، والمؤثرات الاقتصادية، والأمم المتحدة، وحقوق الإنسان، ومنع الانتشار النووي، والمشكلات البيئية، والإرهاب الدولي، والمعلوماتية وثورة الاتصالات[1].

والكتاب الثاني ألفه د. مصطفى علوي أستاذ العلوم السياسية بجامعه القاهرة وصدر عام 2015، والذي حدد فيه قضايا العلاقات الدولية بأنها: العولمة والأمن، وأسلحة الدمار الشامل، والإرهاب الدولي، وحقوق الإنسان والتحول الديمقراطي، والأمن غير التقليدي، والأمن البيئي، وأمن الطاقة، وأزمة الغذاء العالمية، والهجرة الدولية غير الشرعية، والجريمة المنظمة العابرة للحدود[2].

والكتاب الثالث المترجم عن اللغة الفرنسية، هو الكتاب السنوي لعام 2017 في سلسلة «أوضاع العالم» ويشمل مجموعة من الأبحاث تم إعدادها تحت إشراف الأستاذين برتران بادي ودومينيك فيدال، والذي أشارت بحوثه إلى قضايا: من يحكم العالم، والمؤامرة في العلاقات الدولية، والأديان وقيادة مسيرة العالم، والاقتصاد والحوكمة العالمية، والسلطة في عصر العولمة، والإكراه ودور شبكات النفوذ، وسيطرة الرجال على تصريف أمور العالم، والتعددية الأوليجاركية، والطاقة كمصدر للقوة والجبروت، وآفاق النمو الأخضر، والتحكم في طرق النقل الدولية والبنية التحتية، والديون الخارجية وسلطة النقد في الاقتصاد العالمي، وتأثير الشركات متعددة الجنسية على ممارسة السلطة والسيطرة على وسائل الإعلام، والتأهيل الاجتماعي للنخب العالمية، ودور المافيا والجريمة المنظمة[3].

ومن هذا العرض الموجز، يتضح اختلاف تقديرات الباحثين حول أولويات القضايا، كما يتضح استمرار ظهور بعض الموضوعات على مدى ما يقارب عقدين من الزمان مثل الإرهاب الدولي والبيئة.

وفي هذا السياق، فإنني استخدم تعبير «القضايا الجديدة» بحذر للإشارة إلى اعتلاء بعض القضايا قمة الاهتمامات في السياسات الخارجية للدول وفي أجندة أعمال المنظمات الدولية ومراكز البحوث، بغض النظر عما إذا كانت مُستحدثة تمامًا أم أنها إعادة طرح لقضايا معروفة بأشكال جديدة.

وسوف أُقسم مناقشة هذا الموضوع إلى جزأين، يتناول أولهما تشخيص السياق الراهن للعلاقات الدولية في بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، ويركز ثانيهما على أهم القضايا المرتبطة بذلك.

1- د. إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع** (أسيوط: كلية التجارة بجامعة أسيوط، 2004)
2- د.مصطفى علوي، **قضايا دولية معاصرة** (القاهرة: الزعيم للخدمات المكتبية والنشر، 2015)
3- برتران بادي ودومينيك فيدال(اشراف)، من يحكم العالم؟ أوضاع العالم 2017، ترجمة نصير مروة (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2016)

أولًا: تشخيص السياق الراهن للعلاقات الدولية

يمكن فهم هذا السياق في إطار ثلاثة تطورات يثير كل منها قدرًا من الجدل والنقاش وهي:

1 – أن النظام الدولي يمر بمرحلة تغير وانتقال، وهذا القول ليس فيه جديد فقد تكرر في الثلاثين عامًا الماضية منذ أن أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش في أعقاب حرب تحرير الكويت وتفكك الاتحاد السوفيتي عن مولد نظام دولي جديد.

يُجادل أنصار هذا الرأى بأن التغير يحدُث تحت تأثير عدة عوامل هى:

- انتشار مصادر القوة والنفوذ بين الدول الكبرى وانتقالها بشكل متسارع من الغرب إلى الشرق.
- الصعود التاريخي الحثيث لدولة الصين، وتحولها التدريجي من مجرد قوة اقتصادية إلى فاعل دولي يطرح مفهومًا مغايرًا للعولمة وينفذها في مشروعه «الحزام والطريق»، ويدعمه قيام مجموعات دولية جديدة مثل البريكس ومجموعة شنغهاي للأمن.
- عودة السياسة الخارجية الروسية النشطة تحت قيادة الرئيس فيلاديمير بوتين وسعيها لاستعادة مكانتها في مناطق نفوذها السابقة، وفي مناطق جديدة بناءً على أسس براجماتية بحتة، مستخدمة قوتها العسكرية لتحقيق أهدافها إذا تطلبت الضرورة ذلك. هذا في الوقت الذي تنتقد فيه موسكو صراحة أوضاع النظام الدولي وتدعو إلى إحداث تغيرات يكون من شأنها إدخال الديمقراطية والعدالة في العلاقات الدولية.
- التحولات التكنولوجية الكُبرى وآثارها على العلاقات الدولية وهو ما سوف أتناوله لاحقًا.

تبلورت هذه التطورات على مدى سنوات، ثم دعمها الاضطراب في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب 2017–2020، والأضرار التي أحدثها في بناء التحالف الغربي والمتمثل في حلف الأطلنطي والاتحاد الأوروبي، مما أوجد حالة من عدم الثقة بين الحلفاء.

وفي الفترة التي تلت عهد ترامب، ترافقت عدة أزمات كان من شأنها التأثير على دور الولايات المتحدة الأمريكية العالمي وهي: أزمة انقسام سياسي واجتماعي حاد تمثل قيدًا على حركتها الخارجية، وأزمة التعامل مع التحديات الدولية لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية وقيادتها للعالم واستمرار أزمة علاقاتها مع حُلفائها الأوروبيين.

فمع أن الرئيس جو بايدن انتقد سياسة سلفه وأكد على أولوية العلاقات مع أوروبا، لكنه سرعان ما وقع في هوة «الأحادية» و«لانفرادية» في اتخاذ القرار دون التشاور الكافي مع الحلفاء الأوروبيين. كما ظهر في قرار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان في أغسطس 2021، والإعلان عن تحالف أمني مع بريطانيا واستراليا وصفقة بيع غواصات تدار بالطاقة النووية مع استراليا في سبتمبر 2021، مما أثار معركة دبلوماسية حامية الوطيس بين فرنسا وتلك الدول الثلاث.

2 – اختلفت تقديرات المعلقين والباحثين حول مآل العولمة ما بين الحديث عن تراجعها وأفول أفكارها من ناحية وصمود واستمرار ممارساتها وأفكارها من ناحية ثانية. كان أهم مظهر مُبكر لتراجع العولمة هو مجمل السياسات الحمائية والانعزالية التي اتبعها الرئيس ترامب، ورفعه شعار «أمريكا أولاً»، وقراره المنفرد بانسحابها من عدد من الاتفاقات الدولية، واستعداده لاتخاذ إجراءات الحرب التجارية تجاه المخالفين له في الرأى من الخصوم والحلفاء على حد سواء.

دعّم من هذا الاتجاه على مُستوى العالم الأخطار الجسيمة على الصحة العامة التي ترتبت على انتشار جائحة مرض كورونا، مما دعا مختلف الدول إلى تبني إجراءات إغلاق الحدود وتقييد دخول الأجانب إليها، واستخدام مواردها للحفاظ على صحة مواطنيها فقط دون أى اعتبار آخر. واستمر هذا التوجه «الأناني» في تخزين الدول المتقدمة للقاحات المضادة للمرض حتى بعد أن نجحت في تطعيم أكثر من 60 ٪ من مواطنيها، وعدم مساعدة الدول الفقيرة التي لم تتجاوز نسبة التلقيح فيها 2 أو 3 ٪.

كل هذا صحيح ولكنه يُمثل جانبًا واحدًا مما حدث، أما الجانب الآخر فهو أن الجائحة أكدت حقيقة أننا نعيش في عالم واحد ويدل على ذلك أن المرض امتد ليشمل جميع دول العالم تقريبًا، كما ثبت أن القضاء عليه يتطلب التعاون الدولي وأن أى دولة متقدمة لن تكون في مأمن على مواطنيها ما دام المرض منتشرًا في بقاع أخرى من المعمورة.

إذا أردنا أن نعرف ماذا حدث للعولمة، فعلينا أن نميز بين عالم الأفكار وعالم الواقع، فبغض النظر عن الاجتهادات النظرية والفكرية فالواقع أن تشابكات المصالح الاقتصادية والتجارية بين الدول الكبرى قد وصلت إلى نقطة لا يمكن التراجع عنها، ومعنى هذا أن العولمة كواقع معاش أصبحت جزءًا من حياتنا ومن تفاعلات العلاقات الدولية الراهنة.

ولكن من الأرجح أن أفكار غلاة العولمة التي لا ترى فيها إلا كل خير وترفض أى إجراء تقوم به دولة يكون من شأنه تقليل التفاعلات مع الدول الأخرى قد أصيبت بضربة موجعة وذلك في ضوء الإجراءات التقييدية والحمائية التي تم اتباعها في ظروف الجائحة. لذلك، فمن الأرجح أن الدول سوف تسعى للمزاوجة بين الاستفادة من مزايا العولمة من ناحية والحفاظ على مصالحها الوطنية من ناحية أخرى.

3 – تعتبر الثورة الصناعية الرابعة– وفي قلبها تقنيات الذكاء الاصطناعي– هى القوة الدافعة لحركة الدول والمجتمعات في المجالات الاقتصادية والصناعية والتعليمية والصحية وغيرها، ثم امتد تأثيرها ليشمل عملية اتخاذ القرار الداخلي والخارجي. وتقوم الدول الكبرى ببذل جهود مستميتة في السباق على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الكبيرة في دراسة العلاقات الدولية ومواقف الدول الأخرى للاستفادة منها في تحديد القرار المناسب. ويقوم الخبراء في الولايات المتحدة الأمريكية والصين على تطوير نظم تستطيع التعامل مع الأفكار والاقتراحات بشأن موقف دولي ما وعرض ردود الفعل والنتائج المتوقعة على تبني كل بديل، واقتراح بدائل أخرى للقرارات والسياسات. كما يكون باستطاعتها استشراف التطورات المستقبلية والتنبؤ المبكر بالمخاطر. وهكذا، فإن التنافس في موضوعات الذكاء الاصطناعي أصبح أحد المجالات الرئيسية للصراع بين الدول الكبرى.

أدرك رؤساء هذه الدول أهمية الدور الذي يقوم به الذكاء الاصطناعي في رسم السياسات الخارجية. ففي الصين، دعا الرئيس شي جين بينج إلى استخدام تلك التقنيات في مجال الدبلوماسية والمفاوضات بالاستناد إلى الحجم الهائل من البيانات المتوفرة لدى الصين حول مئات الآلاف وربما ملايين الأحداث والأقوال والتي تشمل مقالات الصحف والنشرات والبرامج الحوارية في التليفزيون، والمناقشات العابرة بين الدبلوماسيين في الحفلات والمآدب والصور التي التقطتها الأقمار الصناعية للتحركات التي تجري على الأرض. وفي روسيا، قال الرئيس بوتين أن «من سيقود الذكاء الاصطناعي سيحكم العالم». وقال الرئيس الأمريكي بايدن أن «أمريكا سوف تكون مستعدة لخوض حرب حقيقية وليست افتراضية إذا استمرت الهجمات السيبرانية ضدها».

ومن التطورات المهمة في تقنيات الذكاء الاصطناعي، تطوير الأسلحة ذاتية الحركة التي تعتمد على النظم اللوجستية المستقلة بدعم الجيل الخامس من الإنترنت والحوسبة العملاقة، ومن أمثلتها أن تكون الطائرات التي تراقب الحدود بين الدول مدارة ذاتيًا وتتخذ قرارها المستقل في حالة حدوث اختراق لهذه الحدود دون الحاجة إلى قرار بشري، بل إنه من المتصور أن تكون حروب المستقبل مدارة من خلال نظم الذكاء الاصطناعي. ومن المخاطر المحتملة في هذا المجال وصول هذه الأسلحة إلى المنظمات الإرهابية.

ومن المؤكد أن هذه التطورات تفرض إعادة التفكير في موضوع «انتشار هذا النوع من الأسلحة» بشكل جديد مغاير للأفكار التقليدية عن انتشار الأسلحة النووية، كما أنها تدعو للبحث في موضوع «الأمن السيبراني» أو «الأمن الإلكتروني»، والتعامل مع تحديات جديدة مثل عسكرة الفضاء الخارجي والقطب الشمالي. ومن المؤكد أيضًا أن توازن القوى بين الدول الكبرى في العالم سوف يتأثر بامتلاكها تلك النظم الذكية المتطورة.

ففي العالم اليوم يرتبط التنافس على القوة ارتباطًا مباشرًا بحجم البيانات المتاحة والقدرة على فرزها وتحليلها واستخلاص الاتجاهات أو النتائج منها في أسرع وقت ممكن وهو ما توفره تقنيات الذكاء الاصطناعي دون غيرها. ولذلك، فإن التنافس على البيانات أصبح ساحة رئيسية للهجمات الافتراضية بين نظم الذكاء الاصطناعي في الدول والتي تسعى كل منها إلى تعطيل مثيلاتها في الدول الأخرى، والتشويش على مراكز القيادة، والتحكم فيها وخداعها ببيانات زائفة وغير صحيحة.

ولهذا السبب، تكرر استخدام الدول لنظم الذكاء الاصطناعي ضد خصومها لأغراض عسكرية وسياسية واقتصادية، مثل الهجمات السيبرانية المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وإسرائيل وإيران، والتدخل الروسي للتأثير في انتخابات الرئاسة الأمريكية عام 2017، واتهام موسكو لشركات أمريكية بالتدخل للتأثير على الانتخابات البرلمانية الروسية في عام 2021. أضف إلى ذلك، الهجمات السيبرانية على شركات وبنوك ومؤسسات اقتصادية أمريكية للحصول على «اتاوات» مالية لوقف الهجوم.

ونستطيع أن نتلمس دور نظم الذكاء الاصطناعي في الشرق الأوسط بالنظر إلى التقدم الذي أحرزته الدول غير العربية وهي إيران وتركيا وإسرائيل في مجال صناعة الطائرات المُسيَّرة مقارنة بالدول العربية وما يمثله امتلاك جماعة أنصار الله (الحوثيون) في اليمن لهذه الأسلحة من أخطار على الأمن الوطني اليمني والسعودي، والتقدم الذي أحرزته إسرائيل في مجال التجسس الإلكتروني واختراق أجهزة المحمول الذكية، وقيام شركاتها ببيع هذه النظم لدول أخرى.

تثير مجمل هذه التطورات تحديات للباحثين في مجال العلاقات الدولية، منها مدى خضوع نظم الذكاء الاصطناعي وبالذات في مجال الحرب لقواعد القانون الدولي العام، وذلك لأن تلك القواعد تفترض وجود مسئولية شخصية على القائمين باتخاذ القرارات في أوقات الحروب، فمن يتحمل مسئولية القرارات التي تتخذها الأسلحة المدارة ذاتيًا والتي تتخذ قرارتها وفقًا للظروف التي تتعرض لها، ومنها القواعد الأخلاقية التي ينبغي أن تحكم سلوك الدول في مجال تطوير النظم اللوجستية المستقلة واستخدامها وخصوصًا فيما يتعلق بخصوصية الأفراد واحترام حقوق الإنسان. لقد مرت دراسة العلاقات الدولية بمرحلتي «الجيو سياسية» Geo-politics و«الجيو اقتصادية» Geo-economics وها نحن في غمار مرحلة «الجيو تكنولوجيا» Geo-technological.

ثانيًا: أهم القضايا

لعل أولى القضايا ذات الأولوية التي تأتي إلى الذهن هى تلك المرتبطة بعالم ما بعد جائحة كورونا، التي أثرت على مرافقه وأنشطته خلال عامى 2020-2021. فقد أثارت هذه الأزمة أهمية **الصحة العامة كأحد جوانب الأمن القومي والسياسة الخارجية**. صحيح أن تعريف الأمن القومي قد توسع من مفهومه العسكري الذي تبلور بعد الحرب العالمية الثانية إلى مفهوم اجتماعي-تنموي ثُم مفهوم الأمن الإنساني، إلا أنه لم يركز تحديدًا على الصحة العامة باعتبارها المفتاح لسلامة سكان الدولة وقدرتهم على الانخراط في المجالات العسكرية والسياسية والاجتماعية.

أتت الجائحة لتبرز أهمية دور المنظومة الصحية في حماية كيان الدولة، وأهمية ضمان أمن خطوط إمداد الأدوية والمعدات الصحية الرئيسية حماية لأمنها. كما أظهرت الجائحة بشكل عام خطر الأوبئة على العلاقات بين الدول.

يرتبط بذلك **قضايا البيئة والتغيرات المناخية** المتعلقة بالاحتباس الحراري التي أدت إلى زيادة متدرجة ومضطربة في درجة حرارة الكون، مما جعل عام 2020 أعلى الأعوام سخونة في التاريخ المسجل لدرجات الحرارة في العالم. وترتب على ذلك، كوارث طبيعية في دول ومناطق مختلفة، شملت الفيضانات والعواصف والأعاصير من جهة، والجفاف واشتعال حرائق الغابات من جهة أخرى.

ودعمت قضايا الجائحة والبيئة الشعور بأنها ذات طابع عالمي وتتطلب التعاون بين كل دول العالم لمكافحة آثارها السلبية، ولكن هذا الشعور تعترضه المصالح الوطنية للدول. وعلى سبيل المثال، فإن أكثر دول العالم تلويثًا للهواء هى الصين والولايات المتحدة الأمريكية والهند، ولا شك أن كلاً منها تتحفظ على القيود المرتبطة بخفض الانبعاثات الكربونية الحرارية الصادرة عنها وتكلفتها على اقتصادها.

وهناك القضايا المرتبطة **بالحروب والصراعات المسلحة**، والتي اتسمت في العقدين الأوليين من القرن الحادي والعشرين بأنها حروب «في داخل الدولة الواحدة» وليست «حروبًا بين الدول»، فالمواجهات والعمليات العسكرية القائمة في ليبيا وسوريا واليمن وإلى درجة أقل في العراق في العالم العربي، وفي تشاد ونيجيريا ومالي في أفريقيا، هى صراعات داخلية تستند إلى اختلافات قبلية وعشائرية ودينية ومذهبية. ولكنها تحمل أيضًا سمة «الحروب بالوكالة»، وعادة ما يكون لكل طرف أو فريق متحارب ظهيره المساند له إقليميًا ودوليًا. وظهرت الميليشيات العسكرية التي تبنت كثيرًا منها أفكارًا متطرفة، وأفرزت جيلاً من اليافعة الذين لم يشاهدوا في حياتهم غير الحرب وليس لهم مهنة غيرها، وظهرت فئة «أمراء الحرب» المنتفعين من استمرار الحرب والمتربحين منها، وتداخلت أنشطتهم مع تنظيمات الجريمة المنظمة والإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات.

كما أن الطابع الداخلي لهذه المواجهات لم يمنع من وجود عسكري خارجي مباشر في شكل قوات مقاتلة أو مستشارين أو خدمات استخباراتية. وتعتبر الحرب في سوريا نموذجًا فريدًا في عدد الأطراف الدولية المشاركة. فعلى أرضها توجد قوات روسية وأمريكية وتركية وإيرانية، إضافة إلى محاربين من حزب الله في لبنان وأفراد من باكستان وأفغانستان، هذا إلى جانب قوات الجيش السوري والبشمرجة الكُردية. كما قدمت تركيا حالة لاستخدام المقاتلين السوريين المرتزقة في ليبيا وأذربيجان.

وتجدر الإشارة إلى تبلور دور شركات الأمن الخاصة كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية لبلادها كشركة بلاك ووتور Black water الأمريكية في العراق، وقوات «الفاجنر» Wagner الروسية في ليبيا، وشركات الأمن الإسرائيلية التي تقوم ببيع نظم التجسس والاختراق الإلكتروني. وتبقي الإشارة إلى أن المواجهة العسكرية المحدودة بين الدول

لم تختف تمامًا، وكان من أمثلتها المواجهات بالأيدي والعصى والهراوات بين الجنود الصينين والهنود في بعض مناطق الحدود بين البلدين.

أدت التطورات السابقة إلى استفحال **قضايا النازحين واللاجئين**، فظهر تعبير «اللاجئ البيئي» للإشارة إلى الذين تضطرهم ظروف الجفاف إلى مغادرة أراضيهم بحثًا عن موطن آخر في عدد من الدول وخصوصًا في أفريقيا. كما أدت ظروف الحروب والصراعات إلى ازدياد النازحين واللاجئين في العالم بصورة متزايدة مما أبرز أهمية المعونات الإغاثية والغذائية لملايين البشر، كما أوضح المشاكل التي تواجهها الدول المستضيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين كلبنان والأردن وتركيا وباكستان، ودعوتها المجتمع الدولي لمساعدتها في تحمل التكلفة.

ثم هناك القضية القديمة-الجديدة المتعلقة بـ**مكافحة الإرهاب**، والتي برزت بقوة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وأدت إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بغزو أفغانستان في نفس العام والعراق في 2003، وفي ازدياد الاهتمام باستراتيجيات مكافحة الإرهاب الدولي ووقف مصادر تمويله في المنظمات الدولية والإقليمية، وفي تشكيل التحالف الدولي ضد تنظيم داعش في العراق وسوريا، الذي شاركت فيه أكثر من خمسين دولة تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

في نهاية عام 2021 يطل تنظيم داعش في العراق مرة ثانية ويقوم بعمليات إرهابية في بغداد وعدد من المحافظات العراقية. وتزداد المخاوف من تزايد الأنشطة الإرهابية بعد الانسحاب الفوضوي الأمريكي من أفغانستان والخشية من أن تتحول هذه الدولة إلى ملاذ آمن لهذه التنظيمات.

في مواجهة ذلك، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن استراتيجية جديدة وهي مكافحة الإرهاب عبر الأفق والتي تعني أن هذه المكافحة لا تتطلب الوجود العسكري على الأرض وإنما يمكن إدارتها «من بُعد» باستخدام نظم التكنولوجيا المتقدمة. وغير واضح ما هي أبعاد هذه الاستراتيجية الجديدة وخاصة أن واشنطن استخدمت الطائرات المُسيَّرة بكثافة خلال السنوات الماضية في اليمن والصومال. فيا تُرى ما هو الجديد فيها!

يبقى الإشارة إلى قضية **تغير الأولويات الجيواستراتيجية** والتي من أبرزها تحول الاهتمام الأمريكي بشكل حاسم إلى منطقة الاندوباسيفيك بهدف حصار الصين، وهو الاهتمام الذي نجد جذوره في تصريحات الرئيس الأسبق باراك أوباما عن التحول إلى آسيا Pivot-to-Asia والذي تجلى ذلك في سبتمبر 2021 في حدثين: أولهما، الإعلان عن التحالف الأمني (أوكوس) بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واستراليا وتزويد الأخيرة بعدد من الغواصات الأمريكية التي تدار بالطاقة النووية. وثانيهما، اجتماع مجموعة (كواد) التي تشمل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والهند واستراليا على هامش الاجتماع الأخير للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وأقول في النهاية، إنه لا يمكن لأى باحث أن يحصر كل القضايا ذات الاهتمام والجدة، وأنه من الممكن أن تتعدد الاتجاهات والأفكار. وفي هذا فليتنافس المُتنافسون.

الصراع والتعاون ونظريات العلاقات الدولية في زمن الجائحة

د. جمال عبد الجواد

مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

فرضت جائحة كوفيد- 19 نفسها على العالم كله خلال العامين الماضيين، فتغيرت الأجندة البحثية للعلوم الاجتماعية، في محاولة من الباحثين لملاحقة التغيرات الجارية في الظواهر الاجتماعية، وللتأكيد على الإسهام الذي يمكن للعلوم الاجتماعية تقديمه في التعامل مع التحديات الواقعية.

لم يكن علماء العلاقات الدولية استثناءً من هذا الاتجاه، فوجدناهم يسألون ثلاثة أنواع من الأسئلة: يتعلق السؤال الأول بأثر الجائحة على العلاقات الدولية والنظام الدولي، وما إذا كان تطورًا بهذا الحجم قد غير شيئًا في العلاقات الدولية، فهل تسبب في نشوء ظواهر جديدة، أو أنه سرّع أو أبطأ من تطورات كانت قد بدأت في الحدوث بالفعل. سؤال الأثر هو سؤال تحليلي، أى أنه سؤال يحلل الأثر الذي أحدثه في العالم ظهور الجائحة. النوع الثاني من الأسئلة هو سؤال سياسات، أو سؤال الوصفات العلاجية، أو ما الذي على العالم أن يفعله من أجل التغلب على الجائحة. هناك مازال سؤال ثالث يطرح نفسه في هذا السياق، السؤال هو ما إذا كان يمكن للجائحة أن تغير في علم العلاقات الدولية نفسه؟ وما إذا كانت الجائحة قد طرحت أسئلة لا يستطيع علم العلاقات الدولية في حالته الراهنة الإجابة عليها؟

أولاً: من التهديدات إلى المخاطر

أسئلة كوفيد- 19 هى نفسها تقريبًا الأسئلة التي تطرحها التغيرات البيئية السريعة الحادثة في العالم، والناتجة عن الاحترار العالمي بسبب حرق الوقود الأحفوري وما ينتجه من ملوثات. يتشابه كوفيد- 19 مع التغير المناخي في جوانب كثيرة، وإن كانا يختلفان في بعض الجوانب. فالتحديات الوبائية والمناخية هى تحديات مشتركة تواجه كل بلاد العالم. كوفيد- 19 والمناخ هما تحديان واسعا النطاق، عابران لحدود الدول، ومن المستحيل تقديم حل فعّال للمشكلات المترتبة عليهما في الإطار الوطني الضيق، ولابد لدول العالم من أن تتعاون فيما بينها حتى يمكنها التعامل بفعالية مع التهديدين.

لقد تأسس علم العلاقات الدولية لدراسة التهديدات التي تتعرض لها الدولة نتيجة للسياسات التي تتبعها دولة أخرى، بحيث تكون هزيمة العدو، أو مصالحته، هى البدائل المتاحة للتعامل مع التهديد. في هذا تختلف الأوبئة والتغيرات المناخية عن التهديدات التي اعتاد علم العلاقات الدولية التعامل معها. الأوبئة والتغيرات المناخية هى مخاطر شديدة الجدية، لكنها مخاطر لا تأتي من دولة معينة، بحيث يمكن التغلب على التهديد إذا ما هزمنا الدولة المصدر التي يأتي منها التهديد، أو صالحناها. مع الأوبئة والتغيرات المناخية، توجد مخاطر مؤكدة، لكن لا يوجد من يمكن الإشارة إليه بإصبع الاتهام باعتباره مصدرًا للتهديد. إزالة التهديد الوبائي أو المناخي لا تتم عن طريق إلحاق الهزيمة بأى دولة أو طرف، بل إن إزالة التهديد تعني الفوز لجميع أعضاء النظام الدولي.

هناك، مع هذا، فارق مهم بين الوباء وتغيرات المناخ. فبينما يبدو الوباء ظاهرة طبيعية تمامًا، ناتجة عن التحورات الوراثية التي تحدث للفيروسات، فإن التغيرات المناخية هى نتيجة لسياسات التنمية والتصنيع واستهلاك الطاقة وأنماط الاستهلاك التي جرى اتباعها خلال القرنين الماضيين، والتي بدأتها الدول الغنية في الركن الشمالي الغربي من العالم، قبل أن يجري تعميمها على دول العالم الأخرى. ورغم أن نموذج المجتمع الاستهلاكي المولود في الغرب قد جرت محاكاته في كل أنحاء العالم، إلا أن الدول الغربية مازال لها السبق في هذا المجال، مضافًا لها عدد قليل من دول الجنوب التي قطعت شوطًا بعيدًا جدًا في محاكاة النموذج الغربي. ففي عام 2014 أتى 70 ٪ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على المستوى العالمي من ستة مصادر، هى الصين والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والهند

وروسيا واليابان.[1] فإذا أخذنا في الاعتبار أن تأثير الانبعاثات له طبيعة تراكمية، وأن أصول الانبعاثات المتسببة في التغير المناخي اليوم ترجع إلى بدايات الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، فإنه يصح القول أن مسئولية الدول الصناعية المتقدمة عن التغيرات المناخية هى أكبر بكثير من مسئولية الدول النامية.

مسئولية بعض الدول عن المخاطر التي تتهدد جميع الدول الأخرى ليست قصرًا على التغيرات المناخية، فحتى فيما يتعلق الأمر بكوفيد- 19، فإن هناك بعض الشواهد التي تحمل الصين مسئولية ما عن انتشار الوباء. دعك من المزاعم التي لا يوجد برهان عليها بأن الفيروس المسبب للمرض قد تم إنتاجه بشكل اصطناعي في معامل صينية، والتي تظهر فيها بقوة ملامح عقيدة العداء للصين ونظرية المؤامرة؛ لكن بالمقابل هناك شواهد قوية على أن الطريقة التي أدارت بها حكومة الصين الوباء في المراحل الأولى لظهوره انطوت على محاولة للإخفاء والإنكار، الأمر الذي تسبب في إهدار وقت ثمين، كان من الممكن استخدامه بطريقة تحد من عدد الضحايا، وتقلل من فرص انتشار الوباء في العالم.

تفاوت مسئوليات الدول في التسبب في المخاطر المشتركة يعقد جهود مواجهة هذه المخاطر، كما سنناقش بعد قليل. غير أن هذا لا يغير من طبيعة هذه المخاطر، ومن اختلافها عن التهديدات المترتبة على التنافس والصراع بين الدول.

ثانيًا: من الصراع إلى التعاون، وبالعكس

لقد تراجعت مخاطر واحتمالات العدوان العسكري والصراعات المسلحة بين الدول، بينما زادت أهمية المخاطر المشتركة التي لا مفر من مواجهتها عن طريق التعاون والعمل الجماعي.

ورغم الاختلاف المهم بين الوباء والتغيرات المناخية، إلا أن هذا لا يخفي السمات الخاصة المميزة لهذا النوع من المخاطر، ويجعلها مختلفة عن التهديدات الناتجة عن العدائيات بين الدول. فبينما يكفي الانتصار على الدولة العدو للقضاء على التهديد، فإنه لا يمكن مجابهة التغيرات المناخية والوباء بنجاح لو أننا هزمنا الدولة المسئولة عنه. فالتعاون، وليس الصراع، مع الدول الأخرى، بما في ذلك الدول التي ساهمت في إطلاق هذه المخاطر، هو الطريق الممكن لمجابهة هذا النوع من المخاطر.

للوهلة الأولى، يبدو أن حقل العلاقات الدولية يقف أمام تحدٍ كبير، فالعلم الذي وصل إلى ذروة ازدهاره مع تأجج الصراع الدولي، وأنتج أهم إبداعاته في التنظير للصراع، وتطوير استراتيجيات إدارته، يبدو مضطرًا للاستدارة، لتغيير اتجاهه وتغيير هويته، ليتحول من علم دراسة الصراع الدولي، إلى علم دراسة التعاون بين الدول.

غير أن الأمر في الحقيقة أكثر تعقيدًا من ذلك، فهذه ليست المرة الأولى التي يقف فيها علم العلاقات الدولية أمام تحدٍ كهذا. فتاريخ حقل العلاقات الدولية هو في الحقيقة تاريخ الطريقة التي واجه بها الباحثون في هذا المجال تقلبات ودورات الصراع والتعاون التي مرت على النظام الدولي، فهل يختلف الأمر هذه المرة؟

لقد تطور علم العلاقات الدولية كثيرًا منذ ظهرت المحاولات المبكرة لتحليل العلاقات بين الدول بطريقة منهاجية. بعض هذا التطور يمكن إرجاعه إلى تطور اتجاهات الفكر الاجتماعي العالمي، والأثر الذي تركه على دراسة العلاقات الدولية. ومن ذلك الأثر الذي تركته دورات صعود وهبوط الماركسية على الفكر الاجتماعي العالمي، وانعكاس ذلك على دراسة العلاقات الدولية. ومنه أيضًا أثر صعود مدرسة فرانكفورت النقدية والاتجاهات النسوية على الفكر

1- https://www.epa.gov/ghgemissions/global-greenhouse-gas-emissions-data

الاجتماعي في العالم، وانعكاس ذلك على دراسة العلاقات الدولية.

على الجانب الآخر، فإن جانبًا مهمًا في التطورات الحادثة في مناهج ونظريات دراسة العلاقات الدولية يرجع إلى التغيرات في الواقع الدولي، وما فرضته من مراجعة الأفكار والنظريات، فمع كل انعطافة رئيسية في الواقع الدولي، شهد علم العلاقات الدولية مناظرة كبرى، جاءت معها انعطافة جديدة في الاتجاهات النظرية لدراسة العلاقات الدولية، ومناهج دراستها.

فمع نشوب الأزمة الدولية بين الحربين، ثم اشتعال الحرب العالمية الثانية، ظهرت المدرسة الواقعية، التي وجهت الانتقاد للجيل الأول من دارسي العلاقات الدولية، والذين كانوا في المجمل من الأكاديميين الليبراليين، القادمين من خلفيات في علوم القانون والفلسفة، قبل أن يستقل علم السياسة، بما فيه حقل العلاقات الدولية، بمجال مستقل للدراسة.

في هذه المرحلة كانت إسهامات إدوارد كار، في كتابه أزمة العشرين عامًا 1919-1939[2]، وإسهامات هانز مورجانثاو المتعددة، ومن أهمها كتابه «رجل العلم في مواجهة سياسات القوة»[3]؛ ليسفر كل هذا بعد فترة قصيرة- في عام -1948 عن ظهور كتاب هانز مورجانثاو «السياسة بين الأمم»[4]، الذي يعتبر الكتاب المؤسس للواقعية الكلاسيكية، وفي الحقيقة لحقل العلاقات الدولية كله.

هيمنت المدرسة الواقعية على حقل العلاقات الدولية طوال العقود الثلاثة التالية، خاصة في طبعتها الهيكلية structural realism، والتي أخذت أيضًا اسم الواقعية الجديدة neo-realism، والتي تم التعبير عنها أولاً على يد كينيث والتز في كتابه «الإنسان والدولة والحرب» الصادر عام 1959[5]، ليبلورها بعد ذلك بعشرين عامًا بالضبط، في كتابة «نظرية السياسة الدولية».[6]

عندما وصلنا إلى الثمانينيات كانت فرص نشوب الحرب بين القوى الكبرى قد تراجعت بشدة، فيما كانت الرفاهية والنمو الاقتصادي والتبادل التجاري تتسارع، خاصة في العالم الرأسمالي المتقدم. دللت هذه التطورات على تراجع دور الحرب والقوة العسكرية في العلاقات بين القوى الكبرى، فيما زاد الاعتماد المتبادل في قضايا المال والتجارة والتكنولوجيا. عند هذا المنعطف ظهرت بقوة المدرسة الليبرالية الهيكلية structural liberalism، والتي تم تدشينها في كتاب «القوة والاعتماد المتبادل»، الصادر عام 1977[7].

لاحظ أنه بينما كانت الواقعية الهيكلية تصل إلى ذورة إحكامها في نهاية السبعينيات، كانت الليبرالية الهيكلية، وبشكل متزامن تقريبًا، تظهر لتنقذ الليبرالية من بساطة البدايات وسذاجتها. لقد استفادت الليبرالية الهيكلية كثيرًا من الواقعية الهيكلية، وقبلت كثيرًا من أفكارها، ولم تضع نفسها في تعارض صريح معها، فبدلاً من رفض الواقعية، فإنها اعتبرتها غير كافية لشرح ديناميات العلاقات الدولية.

2- E. H. Carr, **The Twenty Years Crisis 1919-1939**, (London: Macmillan, 1946).
3- Hans J. Morgenthau, **Scientific Man Vs. Power Politics**,(Chicago: University of Chicago Press, 1946).
4- Hans J. Morgenthau**, Politics Among Nations: The Struggle for Power and peace**, Sixth edition, (New York: Mcgraw – Hill, 1985).
5- Kenneth Waltz**, Man, the State, and War: A theoretical Analysis** (New York: Columbia University Press, 1959).
6- Kenneth Waltz, **Theory of International politics**, (Reading, Mas: Addison Wesley, 1979).
7- Robert O.Keohane and Joseph Nye JR., **Power and Interdependence**, 4th ed., (Boston: Longman, 2012)

بانتهاء الحرب الباردة، دخل حقل العلاقات الدولية في مرحلة من التشرذم العميق. لقد قدمت الواقعية الأساس الفكري الذي قامت عليه دراسة العلاقات الدولية منذ نشأتها، وها هى تطورات السياسة الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين تضع الواقعية في مأزق حقيقي، أجبرها على الدفاع عن نفسها، زاعمة أنها مازالت ملائمة لدراسة العلاقات بين الدول، وأن التعاون الظاهر في العلاقات الدولية ليس سوى واجهة هشة قد تنهار في أى لحظة.

في نفس الوقت، فقد أدى تراجع الشيوعية إلى صعود تيارات فكرية احتجاجية، تسد الفراغ الناتج عن تراجع الماركسية واليسار التقليدي. في هذه الحقبة ظهرت التيارات النسوية والنقدية والعرقية النقدية والبيئية وتيارات اليسار الجديد، وأنتجت هذه التيارات تعبيرات مهمة عن نفسها في مجال دراسة العلاقات الدولية. لم يستطع أى من هذه التيارات إنهاء هيمنة التيارين الكبيرين، الواقعية والليبرالية، على دراسة العلاقات الدولية، لكن ظهور هذه التيارات الجديدة مثل تحديًا كبيرًا لحقل دراسة العلاقات الدولية، فأثيرت الشكوك حول ما إذا كان لحقل العلاقات الدولية هوية خاصة تميزه عن العلوم الاجتماعية الأخرى، وما إذا كانت دراسته تمتلك منهاجية خاصة متميزة، وما إذا كانت دراسة العلاقات الدولية مستقلة عن الصراعات الإيديولوجية الجارية في المجتمعات الغربية.

جاءت الإضافة الأهم لدراسة العلاقات الدولية في هذه المرحلة من جانب المدرسة البنائية الاجتماعية، والتي تعطي قوة تفسيرية كبيرة للأفكار والتصورات السائدة في تحديد الطريقة التي تتصرف بها الدول في المجال الدولي، ولصياغة تصوراتنا لطبيعة النظام الدولي والقواعد الحاكمة للعلاقات بين الدول. الأفكار المقصودة هنا هى الأفكار التي تتكون عبر عملية تفاعل اجتماعي عميق وطويل المدى، بحيث تشكل الطريقة التي يجري بها إدراك الذات السياسية، والآخر، والمنافع المتنازع عليها، والظروف الموضوعية. ويعد نشر كتاب ألكساندر وندت «النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية»، في عام 1999، علامة أساسية في تأسيس هذا المدرسة.[8] المهم هنا هو أن البنائية الاجتماعية لم تنشغل بسؤال التعاون أم الصراع، وأيهما أكثر تعبيرًا عن طبيعة العلاقات الدولية، لكنها انشغلت بسؤال الأفكار والهويات والقيم، وما إذا كانت تمثل حاضنة لإدراك العالم بطريقة صراعية أم تعاونية.

في هذه المرحلة أيضًا تعزز صعود الليبرالية في دراسة العلاقات الدولية، وبدلاً من تعريف النظام الدولي وفقًا لتوزيع القدرات بين القوى الكبرى، أي وصفه بأنه نظام ثنائي أو متعدد القطبية، شاعت العولمة كتعريف ووصف للنظام الدولي، بطريقة تقلل من أثر القوة كعامل في العلاقات بين الدول. في هذه المرحلة نمت التجارة الدولية والمعاملات المالية والاستثمارات الدولية العابرة للحدود، وزاد دور الشركات متعدية الجنسيات، وزاد حجم الرسائل العابرة للحدود في كل المجالات؛ وظهرت تنظيمات دولية معنية بتنظيم وتطوير التفاعلات العابرة للحدود، وتم وضع قواعد لتحرير وتنظيم التجارة الدولية والنقل والمواصلات والاتصالات، وتم توحيد المعايير في أغلب مجالات التعامل الدولي.

كانت الفرضية الأقوى خلال هذه المرحلة هى أن الدول وأصحاب المصالح الذين نجحوا في التعاون من أجل تنظيم صفقات التجارة والاستثمار، وخلق الأطر المؤسسية الضرورية لتنظيم واستدامة التعاون، سوف تكون لديهم القدرة على توسيع وتعميق التعاون من أجل تحقيق المصالح المشتركة، وأنه سيكون من الممكن حل مشكلة توفير المنافع العامة، مثل حماية البيئة والحد من التغير المناخي. لقد بدا الأمر لبعض الوقت كما لو كانت البشرية مقدمة على مستقبل يسوده التعاون، وأن الصراع بين القوى الكبرى قد وصل إلى نهايته، ولم يعد هناك سوى بقايا الصراع في بلاد ومناطق تخلفت عن اللحاق

8- Alexander Wendt, **Social Theory of International Politics**, (Cambridge: Cambridge University Press, 1999)

بقطار العولمة والنمو والابتكار والرفاهية الاقتصادية، بسبب انشغالها بصراعات الهوية والعقيدة والأرض والتاريخ، وهو الاتجاه الذي عبر عنه أفضل تعبير توماس فريدمان في كتابه «السيارة ليكسس وشجرة الزيتون».[9]

في «السيارة ليكسس وشجرة الزيتون» احتفاء بالأمم المنخرطة في العولمة والابتكار التكنولوجي واقتصاد السوق، وفيه أيضًا انتقاد للدول التي لم تسلك هذا المسار. أمم ليكسس هي أمم تتعاون فيما بينها من أجل تحقيق المصالح المشتركة، فيما الأمم التي تواصل العيش في ظل شجرة الزيتون مشغولة بصراعاتها وعاجزة عن تحقيق التعاون فيما بينها. فهل تبدو هذه الصورة دقيقة في مواجهة تحديات المناخ والوباء؟

ثالثًا: تحدي كوفيد- 19 والمناخ وأشياء أخرى

لقد أتاح كوفيد- 19 الفرصة لاختبار الكثير من النظريات والسياسات التي يقترحها علماء العلاقات الدولية. لقد هدد الوباء البشرية جمعاء، وأدى الإغلاق الناتج عن إجراءات الحجر الصحي إلى تراجع الرفاهية الاقتصادية لكل لدول، وبات معروفًا للكافة أن بلدًا واحدًا لن ينجو بمفرده، وأنه لا بديل عن العمل الجماعي من أجل النجاة. حدث كل هذا أمام أعيننا، ولم يكن مجرد تحليلاً أو سيناريو يتخيله باحثون واسعو الخيال. فكيف أثرت الجائحة على النظام الدولي، هل زادت درجة التعاون الدولي؟ هل تم تعزيز مؤسسات العمل المشترك القائمة وإنشاء مؤسسات جديدة؟ هل تراجعت حدة الصراع الدولي حتى تسهل مواجهة الجائحة بفعالية؟

سجل التعاون الدولي في مواجهة كوفيد- 19 هو سجل مختلط في أفضل الأحوال. ولو قارنا هذا السجل بالتعاون الدولي الذي حدث في مواجهة أمراض أخرى، ربما ساعدنا هذا على فهم ديناميات التعاون الدولي المحدود في مواجهة كوفيد- 19 . لقد تعاون السوفييت والأمريكيون في ذروة الحرب الباردة للقضاء على السل الرئوي. وقادت الولايات المتحدة الأمريكية الجهود الدولية لمكافحة مرض الإيدز. هذه نماذج ملهمة للتعاون الدولي لم تتكرر مع كوفيد- 19 .

كوفيد- 19 هو وباء سريع الانتشار، ظهر فجأة بغير سابق إنذار أو معرفة، محاطًا بهالة من المخاوف والمبالغات نتجت عن نقص المعرفة، في وقت كانت فيه وسائل التواصل الاجتماعي تنشر عنه كل ما هو مخيف وطريف، كجزء من استراتيجية عمل التواصل الاجتماعي القائمة على زيادة المتابعين، بغض النظر عن طبيعة المحتوى. كل هذه الظروف خلقت اهتمامًا كبيرًا من الرأى العام، وضغوطًا من جانب المواطنين على الحكومات لإنقاذهم من الخطر الداهم، بحيث كانت شرعية الحكم واستقراره على المحك في حالة كوفيد- 19، الأمر الذي لم يكن حادثًا في الحالات السابقة.

يبدو أن التعاون في مواجهة خطر داهم مُلح ليس أمرًا سهلاً، ففي هكذا ظروف يكون الاعتماد على الذات والإجراءات الأحادية أكثر ترجيحًا. فهل يمكن القول أن اعتياد كوفيد- 19، وتخفيف ضغوط الرأى العام سيتيح للحكومات الفرصة للتعاون؟ ربما.

على الجانب الآخر، فإن الوباء قد حدث في لحظة دولية اتسمت بانتهاء النظام الدولي للعولمة، أو النظام الدولي الليبرالي، الذي اتسم بأولوية الاستثمار والتجارة والتعاون الاقتصادي العابر للحدود، وفقًا لمبادئ حرية التجارة والاستثمار. فلأكثر من ربع قرن طبقت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة دمج الصين في النظام الاقتصادي الليبرالي الدولي، آملة أن يؤدي النمو الاقتصادي في الصين لأخذ الأخيرة بإصلاح سياسي ديمقراطي، وإلى تحول الصين إلى قوة بناءة شريكة في النظام الدولي. غير أن ما أملت فيه الولايات المتحدة الأمريكية لم يتحقق. فبينما أصبحت الصين

9- Thomas Friedman, **The Lexus and the Olive Tree**, (New York: Anchor Books, 2000).

قوة اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية كبرى تنافس الولايات المتحدة الأمريكية، أصبح النظام السياسي في الصين أكثر سلطوية، وأدى النمو الاقتصادي هناك إلى تعزيز النزعة القومية، وتشجيع طموحات الصين للهيمنة في آسيا، ولعب دور عالمي يتناسب مع وزنها الاقتصادي والعسكري في العالم.

لقد انتهى النظام الدولي للعولمة، وعاد النظام الدولي إلى سياسات التنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى. وفي هذه الظروف ظهر كوفيد- 19 . الملفت للانتباه هو أن تحد بحجم كوفيد- 19 لم يؤد إلى زيادة مستويات التعاون بين الدول، لكنه أدى إلى تسريع وتيرة التطورات التي كانت قد بدأت في الحدوث قبل بدء الجائحة. هذا هو الرأى الذي عبر عنه الواقعي ريتشارد هاس،[10] وهو نفس الرأى الذي تبناه الليبرالي جوزيف ناى[11]. يتفق المنظران الكبيران أيضًا على أن الجائحة لا تمثل نقطة تحول في النظام الدولي، بالضبط مثلما لم يؤد وباء الأنفلونزا، الذي ضرب العالم بعد الحرب العالمية الأولى، لتشكيل النظام الدولي، رغم أن الوفيات التي تسبب فيها هذا الوباء أكثر كثيرًا من الوفيات التي تسببت فيها الحرب العالمية الأولى. فكثرة الضحايا ليست هى العامل الذي يجعل الحدث مهمًا من وجهة النظر السياسية، ولكن المهم هو الطريقة التي مات بها هؤلاء.

إن وتيرة التوتر والتنافر بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين التي كانت قد بدأت قبل الجائحة قد تواصلت بعدها بمعدلات أعلى، وتسارعت ردة الفعل السلبية تجاه العولمة، وكذلك الظواهر الأخرى المصاحبة لكل هذا. فتسارع انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الشرق الأوسط، كما تسارعت عملية تمركز الولايات المتحدة الأمريكية في المحيط الهادي والهندي، في حين تعمقت سياسات التضييق التجاري والتكنولوجي على الصين.[12]

مثّل خروج الرئيس دونالد ترامب من رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية اختبارًا لفرضية الأثر التسريعي لكوفيد- 19 على العمليات الجارية في النظام الدولي، وما إذا كان هذا الأثر التسريعي مرتبطًا بشخص الرئيس ترامب. فمع وصول الرئيس جو بايدن للبيت الأبيض، حدث تغير مهم في الخطاب السياسي للرئاسة الأمريكية، وتبنى الرئيس بايدن توجهات إيجابية تجاه الحلفاء الغربيين، لكن الرئيس الديمقراطي تمسك بكافة القيود التجارية والتكنولوجية التي فرضها سلفه على الصين، وأضاف إليها إجراءات جديدة، ووجدناه يجدد فتح التحقيق في الادعاء الخاص بمسئولية الصين عن كوفيد- 19؛ والخلاصة أنه تمسك بسياسة التشدد إزاء الصين التي تبناها سلفه الجمهوري، والتي أصبحت تمثل إجماعًا جديدًا عابرًا للانتماءات الحزبية في الولايات المتحدة الأمريكية.[13]

وبينما تزيد الولايات المتحدة الأمريكية من تشددها إزاء الصين، وتواصل التمسك بالخصومة الاستراتيجية كعنوان للمرحلة الراهنة في النظام الدولي، فإن هناك أدلة قوية على زيادة التركيز على التعامل مع التحديات المشتركة. فالعالم يتجه للسيطرة على الوباء، وإن كان ذلك يتم بطريقة تتسم بالأحادية وغياب التنسيق، كما لو كانت دول العالم قد اكتفت

10- Richard Haass, The Pandemic Will Accelerate History Rather than Reshape it: Not Every Crisis is a Turning Point, Foreign Affairs, April 7, 2020. https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2020-04-07/pandemic-will-accelerate-history-rather-reshape-it

11- Joseph S. Nye Jr., ON the Geopolitical Impact of Covie-19, Morality and the U.S. Presidency, and Soft Power in Foreign Policy, Harvard Kennedy School, https://www.hks.harvard.edu/centers/mrcbg/programs/growthpolicy/joseph-s-nye-jr-geopolitical-impact-covid-19-morality-and-us

12- Stephen M. Walt, The Post-Pandemic International Order, Feb 1, 2021. https://cdainstitute.ca/stephen-m-walt-the-post-pandemic-international-order/

13- Thomas Wright, The Center Cannot Hold: Will a Divided World Survive Common Threats? Foreign Affairs, September/October 2021. https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2021-08-24/center-cannot-hold

في تعاملها مع الوباء بما يكفي للسيطرة عليه، مع تجنب تأسيس إجراءات وآليات ومنظمات للعمل المشترك، تعزز من جاهزية العالم للتعامل مع الأوبئة التي قد تحدث مستقبلاً. أما فيما يتعلق بالتعامل مع التغيرات المناخية، فهناك جدية أكبر وإجراءات أكثر مؤسسية ومتعددة الأطراف، وهي الإجراءات التي أصبحت ممكنة بعودة الولايات المتحدة الأمريكية للانضمام إلى اتفاقية باريس للمناخ، والتي كان الرئيس السابق ترامب انسحب منها. ومن العلامات المهمة في هذا المجال قيام الرئيس بايدن، في أبريل 2021، بعقد قمة افتراضية للمناخ، حضرها أربعون من قادة العالم، بما فيهم الرئيس الصيني.[14] فالقيادة الأمريكية مازالت رئيسية في تعزيز التعاون الدولي، وهو ما تميل إليه الإدارة الأمريكية للرئيس بايدن.

لقد كان في النظام الدولي للعولمة ما يمكن اعتباره انتصارًا للمدرسة الليبرالية في العلاقات الدولية، فيما تبدو العودة لسياسات التنافس الاستراتيجي وكأنها انتصار للمدرسة الواقعية. لكن في الحقيقة فإن النظام الدولي الراهن ليس نظامًا للتعاون، ولا هو نظام للصراع؛ ولكنه في الحقيقة نظام للتعاون والصراع معًا. وكأن القوى الكبرى بات عليها أن تتعاون كما لو لم يكن هناك خصومة استراتيجية، وأن تتنافس كما لو لم تكن هناك منافع مشتركة من مصلحة الجميع التعاون لتحقيقها.

هل هذه الصيغة الجامعة بين الصراع والتعاون ممكنة، وما هي التيارات النظرية الأكفأ في تفسيرها، واقتراح السياسات الملائمة لها؟ سوف يكون هناك بالتأكيد مجال للمدرسة الواقعية، فمن غير الممكن فهم التنافس الاستراتيجي الجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والتحالفات الجديدة الناشئة في المحيطين الهادي والهندي، دون الاستعانة بالمدرسة الواقعية، ونظرية الأحلاف التي طورتها هذه المدرسة ببراعة شديدة.[15]

على الجانب الآخر، فإن التعاون الضروري بين القوى الكبرى، من أجل مواجهة الأخطار المشتركة، ومهما كانت الصعوبات التي تعترض هذا التعاون، هذا التعاون لن يكون من الممكن فهمه بغير الاستعانة بالمدرسة الليبرالية الهيكلية، التي فهمت التعاون باعتباره درجة على مقياس، يبدأ بالصراع المفتوح، ويمتد ليشمل درجات متراجعة من الصراع، ودرجات أعلى من التعاون. لقد طورت هذه المدرسة مفهوم النظام Regime، الذي يركز على الترتيبات المنظمة لمجال معين في العلاقات الدولية، مثل النظم الدولية للصحة والسيطرة على الأوبئة، والملاحة، والطيران المدني، وهي أنظمة تعمل بكفاءة مناسبة بغض النظر عن طبيعة العلاقة الصراعية أو التعاونية بين القوى الكبرى.[16] ويراهن المنظرون الليبراليون على إمكانية تطوير النظم الدولية للسيطرة على الأوبئة، والنظام الدولي لمواجهة التغير المناخي، حتى في ظل الخصومة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

لقد تأسست نظرية العلاقات الدولية في وقت كانت فيه قضية الحرب والسلام هي القضية الرئيسية المطلوب تفسيرها: لماذا تنشب الحرب؟ وكيف يمكن الحفاظ على السلام؟ من هذا السؤال تفرعت كافة الأسئلة الأخرى التي سعى علم العلاقات الدولية للإجابة عليها، فكان هذا السؤال بمثابة السؤال الناظم لحقل العلاقات الدولية بمجمله. في وقتنا الراهن لم يعد هناك سؤال واحد يمثل السؤال الناظم لعلم العلاقات الدولية. فالحرب أصبحت غير مرجحة الحدوث، وإن استمر الصراع الدولي بأساليب غير مسلحة. تراجع احتمالات الحرب حرم علم العلاقات الدولية من طابعه الطارئ والمُلح، فقد أصبح هناك هامش كبير من المرونة، وبات في إدارة العلاقات الدولية قدر أقل من الإلحاح الاستراتيجي، وقدر أكبر من العلاقات العامة؛ قدر أقل من قضايا البقاء، وقدر أكبر من القضايا الأخلاقية.

14- https://www.state.gov/leaders-summit-on-climate/about/

15- Stephen M. Walt, **The Origins of Alliances,** (Ithaca: Cornell University Press, 1987)

16- Stephen D. Krasner, Structural Causes and Regime Consequences: Regimes as Intervening Variables, International Organization, Vol. 36, No. 2, Spring 1982, pp. 185-205.

تراجع احتمالات الحرب حرم علم العلاقات الدولية من السؤال الناظم الذي أكسب هذا العلم هويته وتماسكه وجاذبيته، ينطبق هذا أكثر ما ينطبق على المدرسة الواقعية. فالنظرية الواقعية هى نظرية مبنية على الحرب كخطر دائم محتمل، وبالتالي على أن الدول تتصرف تحسبًا لأسوأ الاحتمالات، أى تحسبًا لنشوب الحرب، حتى لو كان هذا الاحتمال محدودًا جدًا. السؤال هو كيف يتأثر سلوك الدول لو باتت متحررة من احتمال نشوب الحرب؟ هل تتصرف بطريقة أقل حرصًا، هل تجرب سياسات لم تكن لتجربها في الظروف السابقة؟ هل تقف الدولة منفردة بلا تحالفات؟ هل تخوض صراعات أكثر غير قلقة من احتمال تصعيدها لمستوى الصراع العسكري؟

مازال حقل العلاقات الدولية مشغولاً بنفس القضايا القديمة للصراع والتعاون، لكن بعد إعادة صياغتها بما يعكس ظروف عالمنا. جديد هذه المرحلة هو أنه بات من الضروري التعامل مع سؤالى الصراع والتعاون بشكل متزامن، وبين الأطراف نفسها، سعيًا لاقتراح أطر نظرية قادرة على التعامل مع جانبى الظاهرة الدولية. فعلى جانب الصراع سيكون على حقل العلاقات الدولية الإجابة عن السؤال المتعلق بصعود قوى دولية جديدة، والتوترات التي تنشأ عن هذا التحول، وما إذا كان لهذا التحول أن يتم دون صدام مسلح؛ أما على جانب التعاون فسيكون على حقل العلاقات الدولية اكتشاف واقتراح شروط جديدة للتعاون الدولي الضروري في عالم تتهدده المخاطر المشتركة.

من الأمن إلى الأمان فى العلاقات الدولية:
الوباء وحتمية إعادة النظر فى المفاهيم والتحليل

د. بهجت قرنى

الأستاذ بقسم العلوم السياسية – الجامعة الأمريكية بالقاهرة

مقدمة:

هل حتى مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية السيئة لكوفيد- 19، نستطيع أن نقول عن هذا الوباء العالمى: رب ضارة نافعة بالنسبة للعلاقات الدولية كعلم وكممارسة؟!

عندما داهمت الجائحة العالم فى أوائل سنة 2020، لم يتوقع الكثيرون أنها ستصبح فعلاً وباءًا عالميًا يستمر فى التأثير على حياة الكثيرين لما يقرب من عامين حتى الآن، ولم ننتهى بعد. الإحصائيات من منظمة الصحة العالمية وغيرها حتى منتصف سبتمبر 2021 -وهى فى الحقيقة تقديرات تقريبية وغاية فى المحافظة- تقول إن عدد الإصابات عالميًا هو 229.249.150، بينما عدد الوفيات 4.706.663. وفى الدولة الأعظم -الولايات المتحدة الأمريكية- بلغ عدد الإصابات الجديدة فى يوم واحد فقط أى 15 سبتمبر: 165.928 إصابة، ووفيات هذا اليوم 2.114. بل إن الإحصائيات الرسمية لهذا البلد مروعة: 43.107.628 إجمالى الإصابات و694.619 إجمالى الوفيات، وهكذا فإن مجمل عدد الوفيات يقترب من ضعف ما فقدتهم الولايات المتحدة الأمريكية فى الحربين العالميتين الأولى والثانية مجتمعتين، وتزيد بحوالى 45 ٪ عن مجموع ما فقدتهم الولايات المتحدة في ميادين القتال المباشرة فى حروبها الرئيسية خلال قرن: الحرب العالمية الأولى والثانية، كوريا، فيتنام، العراق، وأفغانستان. هذه الإحصائيات المقارنة عن الوفيات تلفت النظر إلى موضوع الأمن والأمان، والذى تركز عليه العلاقات الدولية لأنه احتياج إنسانى طبيعى ومتأصل الجذور مهما اختلف الزمان والمكان، بل إنه قبل قيام الدول ذات السيادة الوطنية كان الأمن ركيزة العلاقات القبلية، وبالتالى أصبح موضوع الأمن على رأس اهتمامات السياسيين على مر العصور وكذلك المفكرين والباحثين. والتعريف المختصر والأساسى للأمن هو تمكن الأفراد والجماعات من مواجهة التهديدات الرئيسية. عنصر التهديد وأبعاده المختلفة هو إذن جوهر تعريف الأمن ومحاولة تحقيقه. إشكاليتنا فى العلاقات الدولية هو أنه رغم اتفاقنا على مركزية الأمن، فإننا نختلف على تعريف تهديداته ومصادرها، وبالتالى نفترق وننضم إلى مدارس معرفية ومنهجية مختلفة، وبالرغم من أنى حاليًا فى تدريس مادة "مدخل فى العلاقات الدولية" أعالج ست مدارس فكرية أو نظريات فى العلاقات الدولية، فإننى احترامًا للمساحة المسموح بها سأركز فى معالجة موضوع الأمن، على عرض وتقييم التوجه الكلاسيكى الشائع والمسيطر-المدرسة الواقعية- أو نظرية القوة وأساسها فى الجيوبوليتكس، والتى تنظر للنظام الدولى كمسرح سياسى فوضوى بين الدول المختلفة حيث القوة العسكرية هى الفيصل. وهذا هو فى المقال محتوى الجزء الأول بأقسامه الثلاث. أما الجزء الثانى فيقترح الأساس المجتمعى للعلاقات الدولية، خاصة فى زمن العولمة وتعدد الفاعلين الدوليين وتنوع التهديدات وبالتالى أبعاد الأمن والأمان وسبل تحقيقه.

نقطة أخيرة وهى أكثر من لغوية: فعند لفت النظر إلى تعدد نوعية التهديدات، فإنى أستغل ثروة اللغة العربية وأتكلم عن الأمان وليس فقط الأمن، كما أقتبس من القرآن الكريم أيضًا فى حسم الجدال الدائر عن محتوى الأمان الإنسانى.

أولاً: التوجه التقليدى: الدولة والخطر العسكرى هما كل شئ

1 – النظرة الحالية والمسيطرة للأمن لا تزال أسيرة النظرة التقليدية للعلاقات الدولية المعاصرة منذ نشأتها وتقنينها فى معاهدات وستفاليا سنة 1648 عقب حروب الثلاثين عامًا الدينية. بالنسبة لموضوعنا ارتكزت هذه المعاهدات على تعظيم أهمية الدولة الوطنية وسلطة قرارها السيادى فى مواجهة سلطة البابا ورموز الكنيسة خارج الدولة. من هنا، فإن الأمن الوطنى هو أساسًا حماية الدولة من التهديدات الخارجية، وخاصة العسكرية.

بوضوح شديد يقول فى سنة 1943 شيخ الصحفيين الأمريكيين ذو التأثير العالمى والتر ليبمان:

"تكون الدولة آمنة إذا استطاعت الدفاع عن قيمها الأساسية ضد أى معتدى، والانتصار فى الحرب ضد جيوشه".

(Lippman 1943)

وبعد حوالى 20 عامًا من تعريف ليبهان كتب عالم سياسى مرموق ليؤكد الاتفاق العام على التعريف، فقد قال أرنولد ولفرز:

"ما يحقق الأمن من عدمه هو نجاح الدولة أو إخفاقها فى صد أى هجوم عسكرى على أراضيها، وهناك اتفاق عام على هذا التعريف للأمن الوطنى"

(Wolfers 1962:150)

وحقاً هناك اتفاق عام على هذا التعريف العسكرى فى الكلاسيكيات المعاصرة فى علم الدراسات الاستراتيجية. فمثلاً فى العمل المرجعى الضخم "صناع الاستراتيجية الحديثة من مكيافيللى إلى العصر النووى"، يُوضح محرره بيتر باريت فى مستهل مرجعه أن الاستراتيجية الحديثة للأمن الوطنى تستوحى مفهومها من "أفكار العسكريين والمدنيين منذ عصر النهضة فى أوروبا والتى تتعلق بأنجح الوسائل فى تطبيق موارد المجتمع العسكرية، أى أكثر الوسائل فاعلية –حاضراً أو مستقبلاً" (Paret 1976: 3–4). كما أن مرجعاً كلاسيكياً آخر هو الاستراتيجية المعاصرة، يُؤكد فى طبعته المنقحة أن الاستراتيجية ما هى إلا "علم القتل والقتل المضاد"، ويُفصِّل جارنيت:

"تتعلق الاستراتيجية بالجانب المظلم والشرير فى الطبيعة الإنسانية: ألا وهو استعمال القوة العسكرية من جانب الدول لتحقيق مصالحها. وبما أن القوة العسكرية تتعلق أساساً بالقدرة على الإجبار والإيذاء والقدرة على القتل والتدمير، فإن جدواها لا تعتمد على من يملك الحق والدفاع عنه، ولكنها تعتمد على من يملك القوة العسكرية الأكبر ويفرض رأيه".

(Garnet 1992:8)

2 – نستطيع الاستمرار فى هذه الاقتباسات حتى من جانب دارسى منطقتنا مثلاً والذين يُؤكدون نفس المعنى للأمن القومى واختزاله فى التهديد العسكرى مستوحين فى ذلك مرجعيتهم فى الجغرافيا السياسية Geopolitics، منذ الأمريكى الفريد ماهان (1840–1914) الذى ربط بين السيطرة على البحار وقوة الدولة، والثانى البريطانى هارولد ماكيندر (1861–1947) الذى أكد السيطرة على قلب أوروبا كوسيلة للسيطرة على العالم. يُمكن إجمال هذه المرجعية فى عناصر ثلاث:

أ– أن العوالم الجغرافية هى عوامل ثابتة فى تشكيل قوة الدولة ومكانتها الدولية.

ب– حتى عوامل التغيير فإنها ترتبط بالجغرافيا، مثل تكوين السكان وكثافتهم، وجود أو عدم وجود موارد طبيعية، خاصة الموارد الاستراتيجية مثل البترول حالياً.

ج– وبالتالى فإن تكوين العالم وعملياته ما هو إلا حصيلة هذه المعادلات الجغرافية، والتى عن طريقها نستطيع فك طلاسم الكثير فى النظام الدولى، فى حاضره ومستقبله.

وبالرغم من أن العديد من مجلدات الأطلس الاستراتيجى فى الدول المختلفة تُدعم هذه التقديرات والتصورات، إلا أن دلالة العامل الجغرافى ستكون أكثر فائدة لو تم تقديمها بوصفها أحد العوامل المؤثرة فى التاريخ وليست التاريخ بأسره، لأن هذا التوجه الاختزالى للتاريخ يُؤدى إلى إفقاره وإلى نظرة استاتيكية للعلاقات الدولية على مر العصور، وهى عيوب أساسية تُحيق بنظرة هذه المدرسة فى هذا الحقل، وهى لا تزال تسمى باسم المدرسة الواقعية Realism، وهى غير واقعية فى الحقيقة، لأنها تبقى أسيرة الموروث الفلسفى الكلاسيكى من هوبز إلى ماكيافيللى. مثلاً يستلهم عالم الاجتماع والسياسة الأشهر الفرنسى ريمون آرون تقديم مؤلفه عن النظرية الدولية من هوبز ليؤكد الخط الفاصل بين مجال السياسة الداخلية القائمة على وجود الحكومة والاستقرار، والمجال الدولى الذى تنقصه هذه السلطة السياسية، وبالتالى يعيش فى فوضى عارمة تُشبه "حالة الطبيعة" وقانون الغاب الذى قام بتحليله هوبز حيث الكل فى حرب مع الكل، وحيث القوة العسكرية هى الفيصل، وبالتالى فإن مسئولية كل دولة أن تزيد من قدرتها العسكرية إلى أقصى حد حتى تكون آمنة، وهكذا نعيش فى سباق تسلح أبدى وينتفى التعاون، لأنه عند دخول الدولة فى أحلاف فإنها يجب أن تتسم بـ"الواقعية" فيما يتعلق بأهداف الحلفاء، فالكل فى الواقع ذئاب لا يبغون إلا مصلحتهم وأمنهم الوطنى العسكرى

(Aron: 1962,1967)

3 – هذه النظرة المبسطة للعلاقات الدولية تبدو مقنعة، أساساً بسبب بساطتها، بحيث يسهل هضمها من جانب الساسة ورجل الشارع، وأصبحت شبه مقدسة كالموجز المقنع للواقع التاريخى والمعاصر على حد سواء. فهى تتجنب التعقيد باقتصار العلاقات الدولية على الدول دون الفاعلين الآخرين والتأكيد المتكرر على الأساس العسكرى والصراعي لهذه العلاقات. ويستمر هذا المنظور فى أساسياته حتى بعد انتهاء الحرب الباردة دون حرب وتحت ضغط الشعوب بدءاً بتحطيم حائط برلين.

إن هذه الرؤية المفرطة فى العسكرية ليست ناقصة فحسب، ولكنها تكون مُضللة أحياناً بسبب تبسيطها المخل الذى يُعطينا إحساساً مزيفاً بفهم العلاقات الدولية، بينما الحقيقة أكثر تعقيداً وأبعاد العلاقات الدولية أكثر تشعباً، فقد نتساءل مثلاً فيما يتعلق بالفاعلين الدوليين هل دولة موريتانيا أكثر أهمية وفاعلية فى النظام العالمى من شركات متعدية الجنسية مثل شل أو جنرال موترز أو جوجل؟

تُؤثر هذه النظرة المختلفة التى تأخذ الفاعلين الدوليين الآخرين فى الحسبان على أهمية بنود الأجندة العالمية وعوامل تشكيل السياسات وحساباتها، فلا يتم الاقتصار على حسابات القوة العسكرية، بل يكون الاهتمام أكبر بنصيب الدولة فى الأسواق العالمية أو فاعلية نظمها، ومشاكل الهجرة التى تتعرض لها –خروجاً أو دخولاً– وبالتالى لا تكون القوة العسكرية هى المهمة فى هذا الإطار، بل تبرز أهمية التنسيق والتعاون مع الفاعلين الدوليين الآخرين.

ويعنى هذا عدم الفصل التعسفى والقطعى بين "استقرار الداخل" و"فوضى الخارج"، فالداخل فى اليمن أو العراق أو أفغانستان قد يكون أكثر فوضوية من الخارج. فالتاريخ يُبيِّن لنا حالات عدة كانت الحروب الداخلية فيها أكثر شراسة من بعض الحروب بين الدول. ألم تُكلف ثورة تاتبنج الصين بين عامى 1850 و1864 حوالى 20 مليون نسمة، ألم تؤدى الحرب الأهلية بين عامى 1945 و1949 إلى قتل 2.5 مليون نسمة، ألم تقتل السلطات الصينية في الفترة من 1959 و2000، 1.6 مليون من أهل مقاطعة تيبت؟ وألم يقتل جيش نيجيريا الفيدرالى بين 1966 و1970 حوالى مليونى نيجيرى من سكان بيافرا الذين كانوا يودون الانفصال عن الحكومة الفيدرالية؟ وهل هناك داع للتذكير بما حدث مثلاً فى سوريا؟ أين إذن على مر التاريخ وحاضراً أوجه "الاستقرار الداخلى" الذى يختلف جذرياً عن عالم "الفوضى الدولية"؟.

لقد أدت العولمة وزيادة الترابط بين الداخل والخارج فى القرية العالمية إلى عدم انحسار العلاقات الدولية فى معادلات صفرية على أساس المكسب الكلى/ أو الخسارة الكلية Zero/ Sum Calculation وظهور علاقات دولية وسطية يكسب فيها الجميع ويتحتم فيها التعاون لحماية الأمن الوطنى، كما هو الحال فى مواجهة الجريمة المنظمة، الإرهاب والأمراض المعدية، فلا يمكن مواجهة هذه التهديدات دون تنسيق وتعاون بين الدول. فمثلاً فى الفترة 1991 – 2000 أدت الإعصارات إلى وفاة 90564 فرداً، والفياضات إلى وفاة 9775 فرداً (Hough 2004:181) هذا بالطبع بالإضافة إلى **المعاقين وأوجه التدمير** كما رأينا هذا الصيف فى انزلاق سيارات ومبانى بأسرها أمام هذه الفيضانات. وبالنسبة للأمراض المعدية مثل كوفيد– 19 أدت الأنفلونزا الأسبانية فى أعوام 1918 – 1920 إلى وفاة 21.64 مليون، وأطاح الطاعون فى الهند فقط بحوالى 12 مليون نسمة فى الفترة 1896 – 1948. وقد هلك بواسطة وباء الموت الأسود فى أربعة أعوام 1347 – 1351 حوالى 75 مليون (Hough 2004:151)، بينما يستمر الإيدز حالياً فى التسبب فى الموت البطئ للملايين والملايين، ولا يقل أثر الدمار من الجفاف والمجاعات: مثلا 6 مليون فى الهند فى عامى 1976 – 1978؛ عن أى عدد من الضحايا فى أى نزاع عسكرى بين الهند وخصمها التقليدى باكستان بعد استقلالهما.

ثانيًا: مع رؤية أخرى للعالم ولأمنه: المجتمع أساس الدولة والبنية التحتية للعلاقات الدولية

1 – ليست الدول بمفردها الفاعل الدولى الوحيد كما ذكرنا أعلاه، وهى ليست أيضاً كتلة صماء أو صندوقاً مغلقاً بل تتفاعل مع مجتمعها –شراً أم خيراً– وكذلك مع المجتمعات الأخرى تتأثر بها وتُحاول التأثير فيها. باختصار أصبح المجتمع حاضراً فى التفاعلات الدولية، وأصبحت العلاقات الدولية تشتمل أكثر وأكثر على التفاعلات المباشرة بين الأفراد، سواء عن طريق السياحة، أو الدراسة أو التجارة، والتى هى فى زيادة متسارعة فى الظروف الحالية، بما فى ذلك تجارة المخدرات وحتى الإتجار بالبشر، حيث بلغت تجارة الصين 9.186 مليون دولار فى الدقيقة (جريدة الشرق الأوسط–بكين، 2020–12–29). وهناك بالطبع الآن وسائل التواصل الاجتماعى، الذى بلغ عدد مستخدميه فى سنة 2020 حوالى 51 ٪ من سكان العالم أو 3.96 مليار شخص، يقضى كل منهم فى المتوسط 144 دقيقة يومياً فى سنة 2020، بزيادة 30 دقيقة عن سنة 2015 (بصيرة، رقم 2156 بتاريخ 24 فبراير سنة 2021)، ومن المؤكد أن هذه الأعداد قفزت حالياً قفزة كبيرة مع سيطرة كوفيد– 19 وزيادة استعمال الإنترنت. الاستخلاص الهام هو أن العلاقات الدولية تزداد تعقيداً وشبكاتها تزداد تشعباً، وتبتعد عن التبسيط المخل الذى تُروجه النظرية الواقعية وتُصبح قريبة الشبه بالخيوط المتعددة والمتداخلة فى شبكة العنكبوت. وفيما يتعلق بالأمن، ازدادت التهديدات وتعمّقت أى widening and deepening of threats، ولم ينجح الاقتصار على التهديدات العسكرية أن يُعمى أبصارنا عن هذا التشعب والزيادة. وعلى المستوى المؤسسى الدولى، لم يكن هناك مناص من تأكيد توسع رقعة التهديدات وتعمقها، كما يقول برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (2007).

"إن عالم اليوم لهو معقد وتسوده التناقضات فعلاً. فهناك مثلاً 500 شركة متعددة الجنسية يفوق دخلها كل ميزانية الدول الأقل نمواً مجتمعة. كما أن عالم الطب يقوم كل يوم تقريباً باختراعات باهرة، ومع ذلك يموت كل يوم حوالى 3 مليون طفل من أمراض يمكن الوقاية منها. إنه عالم يذهب إلى فتح المزيد من المجالات الجديدة، ومع ذلك لا يستطيع حوالى 130 مليون طفل الذهاب إلى المدرسة أو الانخراط فى سلك التعليم. إنه عالم يعج بالمعاهدات والمواثيق الدولية، ومع ذلك يعيش أناس كثيرون تحت وطأة التهديدات المختلفة: من الإرهاب وصراعات الهوية، والتغير المناخى والجرى المحموم للسيطرة على الموارد المختلفة".

2 – للتعبير عن توسع وتعمق رقعة التهديدات هذه بدأنا نطور على المستوى العالمى المؤسسى مفهوم الأمان الإنسانى Human Security والذى يهتم بمواجهة التهديدات غير العسكرية فى مجملها ويهدف أساساً إلى التركيز على حماية الأفراد والجماعات فى المقام الأول. ومن المناسب هنا الإشارة إلى أنه فى المؤتمر الأول لقمة دول عدم الانحياز المنعقد فى بلجراد فى سنة 1961، تكلم بعض الزعماء مثل نكروما رئيس غانا وسوكارنو رئيس إندونيسيا عن أهمية النظر إلى التهديدات غير العسكرية مثل الفقر أو المرض قائلين: إنه ليس هناك فرق لشعوب العام الثالث بين أن تموت من القنابل والسلاح أو تموت من المآسى الاقتصادية والاجتماعية مثل شدة الفقر أو المرض، "فكله موت" على حد قولهم.

وقام تقرير التنمية البشرية لعام سنة 1994 – تحت قيادة محبوب الحق، وزير مالية باكستان السابق وفريقه– بتفصيل سبع عناصر يتكون منها مفهوم الأمان الإنسانى:

1 – الأمن الاقتصادى، ويهدده الفقر.

2 – الأمن الغذائى، ويهدده الجوع وانتشار المجاعات.

3 – الأمن الصحى فى مواجهة المرض والإيذاء.

4 – الأمن البيئى فى مواجهة التلوث وفناء الموارد الطبيعية.

5 – الأمن الشخصى فى مواجهة ضروب العنف المختلفة.

6 – الأمن السياسى المعرض لضروب القمع السياسى المتعددة.

7 – أمن الجماعات المختلفة المهددة بعدم الاستقرار الاجتماعى.

وقد واجه المفهوم نقاشات عدة، بين مؤيد ومعارض، والذى سمح بتطوير المفهوم أكثر من الناحية المعرفية والمنهجية. (Beswick and Jackson 2015)

أ– أُثير مثلاً التكرار بين أبعاد الأمان الإنسانى وأبعاد التنمية، بما قد يُؤدى إلى بعض البلبلة وتشتيت الجهد، وهو فى الحقيقة اعتراض وجيه. ومن أفضل الإجابات هو ما قالته لجنة الأمم المتحدة للأمان الإنسانى عن المفهوم، فقد حددته ليس فقط بهذه الأبعاد السبع للتهديدات، ولكن بمستواها "الحرج والمنتشر والذى من شدة عنفوانه وقسوته يتعرض لجوهر وصميم حياة الفرد نفسه" (لجنة الأمان الإنسانى 6:2007)، فالصفة الحرجة لهذه التهديدات تأتى من عمقها، وانتشارها يأتى بسبب ذيوعها على مستوى واسع وتكرارها عبر الزمان والمكان لتصبح ظاهرة مجتمعية عالمية وليست فقط حالة بعض الأفراد. وبالتالى يُصبح التعريف المتفق عليه الآن أن المقصود بالأمان الإنسانى هو:

"حماية صميم وجوهر الحياة الإنسانية من التهديدات البيئية، الاقتصادية، الغذائية، الصحية، الشخصية، والسياسية، ومنعها من الانتشار أو الوصول إلى مستوى حرج" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، وثيقة المكتب الإقليمى 5:2007).

وبهذا التعريف يُشكل مفهوم الأمان الإنسانى البنية التحتية وخط الدفاع الذى تنطلق منه معركة التنمية، فالأمان الإنسانى هو فى هذه الحالة الشرط المسبق للتنمية، فعن طريق التصدى لهذه التهديدات المنتشرة ذات المستوى الحرج يخرج الإنسان من حالة البؤس واليأس التى قد تُسيطر عليه وتُهيِّئه للتسلح بالأمل للانطلاق فى معركة التنمية. العلاقة بين الأمان الإنسانى والتنمية هى إذن علاقة تداخل وتكامل أكثر منها علاقة تكرار. الأساس هو تحقيق الأمان حتى يتم كسب معركة التنمية المستدامة. وفى الحقيقة فالأمثلة كثيرة فى الواقع المعاش على هذا التكامل، مثلاً فى حالة الأمية (للتفصيل أنظر Korany 2008).

ب– أثير أيضاً موضوع الأمان الإنسانى كمفهوم مطلوب ولكن كيفية تطبيقه، والذى يتطلب قياس الظاهرة وتحديد مؤشراتها. فكما نعرف فإن أى مفهوم لكى يكون مفيداً، فإنه يجب تعريفه إجرائياً، أى توضيح الخطوات المحددة لتطبيقه، كمياً أو كيفياً. ولا يُشكل مفهوم الأمان الإنسانى استثناءاً فى هذا الصدد، وفى الواقع أصبح موضوع قياس المفهوم ووجود المؤشرات الواضحة والملائمة لتطبيقه جزءاً من مجهود واجتهاد إحصائى ذائع الصيت، بعضه مرتبط بأهداف محددة لبنوك الفكر ومراكز البحث العالمية. ولقد قمت مباشرة بمسح لبعض هذه المجهودات، ووجدت أن قائمة المؤشرات تصل إلى 156 مؤشراً (ورشة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة ومنتدى الجامعة الأمريكية حول الأمان الإنسانى: Korany 2006)

والكثير منا يعرف –بناءً على التجربة– أن مثل هذا العدد الضخم من المؤشرات قد يُصيب أى مشروع بالشلل، ويُؤدى به فى النهاية إلى التوقف، ولذلك تم إدماج بعض المؤشرات التى تم اختيارها طبقاً للبعد الذى يتم التركيز عليه، مثلاً اقتصادى أو بيئى ... مع النص مقدماً على الفئتين اللتين تعكسان جوهر الأمان الإنسانى: التحرر من الخوف والتى تحتوى على ثلاث فئات فرعية: الأمن الشخصى، أمن الجماعة، والأمن من التهديدات السياسية، والتحرر من الحاجة والعوز، والتى تقترب فى فئاتها الفرعية من العناصر المادية للتخلف، وهى أربع: الأمن الاقتصادى، الأمن الغذائى، الأمن البيئى، والأمن الصحى. وفى الحقيقة فإن هاتين الفئتين تمثلان جوهر الأمان الإنسانى كما جاء فى القرآن الكريم:

"لإِيلَافِ قُرَيْشٍ (1) إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ (2) فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (4)" (سورة قريش)

"وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ (112)" (سورة النحل)

خاتمة:

جاءت الجائحة لتذكِّرنا بشراسة بالتطور والتغُير فى بيئة الأمن العالمية، هى فعلا تذكِّرنا بمسالب التوجه التقليدى الكلاسيكى فى اقتصاره على حماية شكل الدولة أكثر من مجتمعها من التهديدات العسكرية وأساساً خارجية. رأينا أن التهديدات تتعدد وتتنوع حتى قبل اشتداد العولمة الذى جعل التفاعلات الدولية لا تقتصر على الجغرافيا السياسية بل تنمو وتتشعب فى نظام عالمى يُشبه الشبكة العنكبوتية فى علاقات التأثير والتأثر بين المجتمعات.

حالياً، لا تقتصر التهديدات السيبرانية على مهاجمة البيانات الانتخابية وبالتالى اختيار متخذى القرار السياسى بل تُهاجم البنوك والمستشفيات وغيرها من قطاعات المجتمع، وهذا يعنى أن وظيفة الدولة لا تقتصر على الناحية العسكرية القتالية ضد دولة أو نظام آخر Warfare State بل أساساً حماية مجتمعها عن طريق تقويتها Welfare State، وهذا بالضبط ما نراه في فترة الجائحة من تدعيم دور دولة الرعاية الاجتماعية.

هذا يعنى أن المنظور المجتمعى للعلاقات الدولية لا يُقصى الدولة، بل يتجنب النظر إليها ككتلة صمّاء أو صندوق أسود ذات وظيفة وحيدة، الوظيفة العسكرية، كما تفعل مدرسة الواقعية، كما لا يستثنى الحروب، ولكن يُدرك أن الإحصائيات تعكس بوضوح انخفاض عدد الحروب بين الدول وازدياد الحروب داخل الدول، ولنا فيما يحدث فى ليبيا أو سوريا أو اليمن أو العراق أو الصومال خير دليل.. الديناميكيات الاجتماعية هى إذن البنية التحتية للعلاقات الدولية وأفضل مرشد لتحليلها وفهمها، ولا داعى للتفصيل أكثر فقد أوضحت ذلك فى بعض الإسهامات المنشورة مع بعض المنظمات الدولية (Korany 1986) ومشاريع بحثية عالمية مع زملاء وأصدقاء من داخل منطقتنا وخارجها وسنوات قبل تقنين مفهوم الأمان الإنسانى، وحتى النص على ذلك صراحة فى عنوان الكتاب نفسه (Korany et al. 1993).

وفى الحقيقة وبوقت طويل قبل العولمة، لم تقتصر تهديدات الأمن على الناحية العسكرية فقط، فإذا كان جوهر الأمن والأمان الحفاظ على السيادة الوطنية واستقلالية سلطة القرار، فإن مصر مثلاً فقدتها فى الحقيقة قبل نهاية القرن التاسع عشر بسبب تفاقم الديون، وحضور بعض الممثلين الأجانب اجتماعات مجلس الوزراء المصرى لفرض ما يجب عمله قبل أن ينتهى الأمر بالاحتلال العسكرى البريطانى.

وحالياً مشكلة سد النهضة تُبين أن تهديد الوجود نفسه ليس بالضرورة عسكرياً، وأن من العشر دول التى تُعانى من الشح المائى، تُوجد سبع دول فى الشرق الأوسط تتعرض لتهديد وجودى، وقد يسوء الموقف بسبب تطور العوامل المناخية وازدياد موجات الجفاف. ويقول تقرير أخير للأمم المتحدة أنه بحلول سنة 2100، سترتفع درجات الحرارة فى العالم فى المتوسط حوالى 2.7 درجة، بما لها من تأثير على زيادة الحرائق وحتى اختفاء بعض المدن كما حدث للمدينة ليتون Leyton فى الغرب الكندى فى شهر يوليو الماضى والتى التهمتها النيران كلية. وتُؤثر هذه التقلبات المناخية من جفاف وفيضانات مباشرة على العلاقات الدولية عن طريق زيادة موجات الهجرة غير المنظمة والمنافسة على الموارد التى تزداد ندرتها. من هنا كان قرار الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيرش أن تكون من أولوية المنظمة فى اجتماعها السنوى السادس والسبعين هذا الشهر (سبتمبر 2021) اجتماع قمة مع زعماء العالم المشاركين لكى تُصبح مشكلة التغير المناخى ومواجهته من أولويات جدول أعمال المجتمع الدولى. يُبين هذا الاجتماع أن الدولة القوية هى فعلياً التى ترتكز على مجتمع يكون من القوة لمواجهة التهديدات المتعددة فى عالم العولمة الذى يزداد كل يوم تعقيداً.

مصادر الدراسة:

1- Aron, Raymond «Qu'est-ce qu'une Théorie de Relations Internationales», Revue francaise de sciences politques, vol.17: 309-318.

2- Aron, Raymond (1962 &1984): Paix et Guerre entre les Nations. Paris: Calman- Levy (2 nd editin)

3- Beswick, Danielle ; Jackson, Paul (2015): Conflict, Security and Development. New York: Routledge.

4- Commission on Human Security (2005): Human Security Report. Victoria: University of British Columbia.

5- Hough, Peter (2004 and 2008): Understanding Global Security. London & New York: Routledge.

6- Korany, Bahgat (2010). "World Visions of Security: How Far Have Women Been Taken into Consideration?" Cairo, Arab Woman Organization.

7- Korany, Bahgat (2006) "Measuring Human Security". Paper submitted to the Joint Conference UN- AUC Forum on Humam Security in the World, Cairo.

8- Korany, Bahgat (2005): "Human Security From A Respectable Slogan to a Paradigm". Paper Submitted to the Joint UN- Witts University Conference, Johannesburg.

9- Korany, Bahgat; Brynen, Rex; &Noble, Paul (eds.,1993): The Many Faces of National Security in the Arab World. London and New York. Macmillan.

10- Korany, Bahgat (1986): "Strategic Studies and the Third World: A Critical Evaluation". International Review of the Social Sciences Vol. 34/4 (December).

11- Lippman, Walter (1943): U.S. Foreign Policy: Shield of the Republic Born. Little and Brown:

12- Paret, Peter (ed., 1986): Makers Of Modern Strategy. N.J. Princeton University Press.

13- U.N Commission on Human Security (2003) Human Security Now. New York

14- UNDP (1994): Human Development Report (on Human Security with Lead-authors Mahboub el-Haq and Amartiya Sen) New York.

15- UNDP (2007): Understanding the Concept Of Human Security in the Arab World: a Note From the Regional Office. New York.

16- Wolfers, Arnold (1962): Discord and Collaboration. Baltimore: Johns Hopkins University Press .

مصادر معلومات باللغة العربية:

1 - بصيرة، المركز المصرى لبحوث الرأى العام (القاهرة).

2 - جريدة الأهرام (القاهرة).

3 - جريدة الشرق الأوسط (لندن).

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعي من خلال نشاطه إلي نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام المصري والعربي بتلك القضايا، وأيضاً بهدف ترشيد الحوار السياسي العام وعملية صنع القرار في مصر والعالم العربي .

للحصول على إصدارات المركز

الإدارة العامة للتوزيع: مؤسسة الاهرام، شارع الجلاء، القاهرة- جمهورية مصر العربية

Tel: +202- 27703331 / +202- 27703930 / +202- 27703898 / +202- 27705127

Email: subsc@ahram.org.eg

ولمعرفة نقاط التوزيع، اضغط على التالي:

https://ahramstore.ahram.org.eg/CallMe.aspx

وللشراء والاشتراك الإليكتروني اضغط على الرابط التالي:

https://ahramstore.ahram.org.eg/Index.aspx

أو الأتصال بالمركز مباشرة - مؤسسة الاهرام، شارع الجلاء، القاهرة- جمهورية مصر العربية

Tel: +202- 27705129 / +202- 27705552 - Mobile: +20- 1140999443

Email: acpss@ahram.org.eg